بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ترجمة من كتاب: عدو مناسب: العنصرية، والهجرة والإسلاموفوبيا فى أُوروبا.

لمؤلفته ليز فيكيت، للصفحات (من الصفحة 51 الى الصفحة 106)

A Translation of the Book Entitled (A suitable Enemy: Racism, Migaration and Islamophbia in Europe) By: Liz Fekete, of the Pages(51-106)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير فى الآداب فى الترجمة

ترجمة الدارسة: ساره ابوالقاسم الخضر محمدحاج

إشراف: الدكتور. ذاكر أحمد على محمد

2021

من وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم

("أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب".

"أيها الناس إن دماءكم واموالكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا – ألا هل بلغت اللهم فاشهد") " وصية من وصايا خطبة الوداع (10 هجرية)".

إهداء

الى روح والديَ(رحمهما الله)

والى روح شقيقتي الكبري إنعام(رحمهاالله)

.... والى كل من شجعنى طوال مسيرة حياتى العلمية والاكاديمية.

شكر وعرفان

الشكر لله الذى وفقني للقيام بهذا الجهد الأكاديمي

والعرفان للمشرف على هذه الأطروحة الدكتور ذاكر احمد على محمد

لصبره وسديد توجيهاته

طيلة الأداء لهذا الجهد الأكاديمي

والى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

مقدمة المترجم

الهدف من هذا البحث هو الترجمة من كتاب(عدو مناسب: العنصرية، والهجرة، الإسلاموفوبيا فى أُوروبا)، لمؤلفته ليز فيكيت، للصفحات من(الصفحة 51 الى الصفحة 106)، والتى شملت جزء من الفصل الثاني، والفصل الثالث وجزء من الفصل الرابع.

أن الباحثة لم تكن تبحث عن نص للترجمة، لنيل درجة الماجستير فقط، بل الى نص تستطيع من خلاله تصحيح المفاهيم المغلوطة والتخلص من المسلمات والثوابت، مثل: الاشتباه فى مجموعات معينة في المجتمعات الأوروبية بوصفها جماعات ارهابية، لمجرد أَنهم – مسلمين؛ وذلك لأنه بلحية ولأنها ترتدى حجاباً! حتى تثبت برءاتهم. بحجة أنهم معادين للقيم الغربية، متمسكين بثقافات – رجعية، تؤدى الى إلحاق أكبر ضرر بالمجتمع المدني الأُوروبي والقيم التقليدية. فكان الاختيار لـ "عدو مناسب"، لمؤلفته – ليز فيكيت – التى استنتجت الصحيح من الحقائق، فى زمن التضليل والخداع؛ من خلال البحث، والتقصى، والاستقراء، والتخلص من مفاهيم الأمس؛ وبعيداً عن الميول والتوجهات ومستندات الإتحاد الأُوروبي. واستنطاق الأحداث عبر مراحلها المختلفة، بموضوعية وبكل تجرد. حيث أكدت المؤلفة أن الاسلاموفوبيا والكراهية للاجانب التى اعتمد عليها اليمين المتطرف ليست سوى خطاب لاجل البقاء فى السلطة، وان الحركات النسوية التى إدعت أن الاسلام يمارس سلطة ذكورية ضد المسلمات، هى نفسها قد مارست سلطة الوصاية حين نصبت نفسها كمدافع عن حقوق النساء المسلمات، وإن قيم التنوير التى تعتبر اساس للمبادئ الغربية قد تم تقويضها، وذلك من خلال العنصرية المؤسسية، التى مورست عقب احداث الحادي عشر من سبتمبر، من خلال استحداث ضوابط – صارمة للهجرة؛ وإعادة صياغة للسياسات المتعلقة بالجنسية؛ وفقاً لاعتبارات – أمنية، بتوسيع مفهوم جرائم الأمن القومي، نظراً إلى أن الاسلام يُمثل أَكبر مهدد للأمن فى أُوروبا. لطالما كان حال هذا النوع من النصوص الأجنبية، عبارة عن مقارنة بين ايجابيات العالم الغربي وبين سلبيات العالم الإسلامي، لأول مرة تصادف الباحثة نص أجنبي، لا يلتزم فيه الكاتب بالموضوعية والحيادية إتجاه الآخر(المسلم) المختلف عنه فحسب، بل ويدافع عنه. لذا فمن الأهمية بمكان، أن أذكر أن كتاب "عدو مناسب"؛ قد اصبح بالنسبة للباحثة موسوعة أكاديمية، ثقافية، شاملة ومختصرة؛ نهلت منها الكثير والمثير، حيث تكشفت حقيقة الفكرة التى روج لها السياسيون والاجهزة الامنية ووسائل الاعلام وهى أن الاسلام يشكل تهديد عالمي. كما تعتبره من أهم المؤلفات، وينبغى نشر الترجمة العربية فى كتاب؛ حتى ينتشر على أوسع نطاق ممكن، فى الأوساط الأكاديمية والسياسية والعامة من الناس.

ومع أن الباحثة قد وجدت نفسها بين دفتيتي هذا الكتاب؛ إلا أنه لابد من تَذكُر بعض الصعوبات، التى واجهتها فى ترجمة الصفحات المشار اليها، وأهمها: استخدام المؤلفة لمصطلحات وعبارات فى علم الاجتماع وعلم النفس غير مآلوفة بالنسبة للباحثة؛ واستخدامها لمصطلحات غير انجليزية، او عبارات عامية؛ وكيفية نقلها بالفاظها ودلالاتها، الى المقابل الذى يناسب هدف المؤلفة؛ مع الاحتفاظ بوحدة النص ومضمونه. إضافة الى الالتزام بعدم اقحام رأيها الشخصي، ولو كان موافقاً لأراء المؤلفة. ورغم ذلك، أعتقد انها قد استطاعت تجاوز تلك الصعوبات – من خلال الأطلاع على موسوعة بريتانيكا وويكبيديا ومواقع بحثية أُخرى؛ للوقوف على الكثير من الوقائع والأحداث وارهاصاتها وتداعياتها المرتبطة بالنص. وكذلك استخدام قواميس إنجليزية لفهم الألفاظ ودلالتها فى اللغة المصدر؛ ثم البحث عن المقابل لها فى اللغة الهدف – من خلال استخدام قاموس المورد، وعرب ديكيت، وقواميس أُخرى متخصصة لتقديم نصٍ مترجم مقبول تستفيد منه البشرية فى حاضرها ومستقبلها.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
	وصايا الرسول محمد صلى الله عليه وسلم	أ
	إهداء	ب
	شكر وعرفان	ج
	مقدمة المترجم	د
	مراقبة المجتمع المشتبه به	1
	جرائم الارتباط	4
	المحاكمة أمام وسائل الاعلام	7
	الهُوية القومية وعملية الأنتقال نحو الثقافة الأُحادية	13
	زوال التعددية الثقافية	16
	عقد الدمج	16
	ضوابط جديدة لتنظيم المساجد	19
	قوانين الزى التى تفرضها الدولة	21

الفصل الثالث **الاسلاموفومبيا والاجراءات الاتهامية**		
	الأصولية المستنيرة؟ الهجرة، والمساواة بين الجنسين، واليمين المتطرف.	**25**
	الحق فى الحصول على الجنسية: من كونه استحقاق الى سلوك	26
	لم شمل الاسرة	30
	الأُصولية الثقافية وحركة التنوير	32
	إتباع منهج الثقافة الأُحادية للأمة	35
	النسوية فى مقابل التعددية الثقافية	38
	هل تمارس الحركة النسوية نزعة السلطة الأبوية؟	44
	تهيئة المناخ لفكر نسوي جديد	46
الفصل الرابع **الماكارثية الجديدة**		

	الماكارثية الجديدة	50
	التحول من هستيريا التخريب 'الشيوعي' الى هستيريا التطرف' الإسلامي	50
	المسرد	55

مراقبة المجتمع المشتبه به

إن توسيع أجهزة الاستخبارات الأُوروبية، لمصادر معلوماتها، جاء نتيجة ردة فعل، لأحداث الحادى عشر من سبتمبر – التى فؤجئت بها. حيث سبقت الإشارة، إلى أن تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، يضمن الحصول على معلومات استخباراتية إضافية، من أجهزة استخبارات خارجية. علماً بأن تلك الأجهزة الاستخباراتية، لا تتبع لدول لديها أجندتها القمعية – الخاصة بها فحسب، بل إن معلوماتها المحرفة – بالفعل– ستعزز ما لدى الأجهزة الأمنية الغربية من جهل وتحيز – موجود مسبقاً. فقد عجزت تلك الأجهزة عن فهم التاريخ والظروف الإجتماعية والإقتصادية للعالم العربي والعالم الإسلامي – عموماً، التى أدت بدورها إلى ظهور الحركات الإسلامية، مما شكل منطلقاً غير سليم للإرتباط المتبادل مع مصادر الاستخبارات الأجنبية وتقييمها.

فقد أثبتت إحدى الدراسات – التى أجراءها فوزى سليسلى، ونشرت فى العام 2000، كيفية سيرورة ذلك من الناحية العملية؛ حيث شرح مُفصلاً الكيفية، التى استطاعت بها الطغمة العسكرية فى الجزائر العاصمة – التى منعت حكومة جبهة الإنقاذ الإسلامية – من خوض الجولة الثانية من الانتخابات العامة للعام 1992 –(عقب تحقيقهم الفوز فى الجولة الأُولى عن جدارة)، تكوين 'دائرة شاملة من المعلومات المضللة، تتغذى – مباشرة – من التحامل ومن مشاعر الكراهية التى لدى أجهزة الاستخبارات الغربية إتجاه الإسلام'. فعمدت الأجهزة الأمنية للطغمة العسكرية الحاكمة، إلى إثارة رعب القاعدة الشعبية، لجبهة الانقاذ الإسلامي حتى تتمكن من استعادة سلطتها؛ حيث اختفى زهاء 12 ألف شخص – فى الفترة ما بين 1994–1999 – عقب اعتقالهم– وأُرسل 17 ألف إلى معسكرات الاعتقال فى الصحراء، كما قُتل ما يقدر بحوالى 120,000 شخص؛ ومازال ذلك الجهاز الأمني الجزائري – ذاته – جنبا إلى جنب – مع غيره من الأجهزة – المشابهة له(ولا يقتصر ذلك على العالم العربي وحده)، هو الذى يوفر المعلومات لأجهزة الاستخبارات الأُوروبية.

فإذا ما تورطت أجهزة الاستخبارات التابعة لنا فى هذه الدائرة، وإذا تعذر عليها التمييز بين عامة المسلمين وبين الإرهابيين؛ حينها، فالدولة الأمنية، لا تمثل – بأى حال من الأحوال، أمل أفضل لحماية الشعوب من الهجمات الإرهابية – على غرار تنظيم القاعدة. وفى مثل هذه الظروف – فمن الممكن جداً، أن تستند حملات شرطة مكافحة الإرهاب، على فرضية الصور النمطية وثقافة الاشتباه المعادية للمسلمين.

وبالفعل – فسرعان ما ظهر نمط للمرقبة – ذا طابع عقابي – فى جميع أنحاء أُوروبا، إتسم فى بداية الأمر – بحملات بوليسية – واسعة النطاق، إزاء الجاليات المسلمة، إستناداً إلى معلومات مضللة، تروجها أجهزة الاستخبارات. فعلى سبيل المثال – ففي كانون الثاني/يناير 2003 ، ألقي القبض على – 16 من سكان شمال أفريقيا، فى مداهمات منسقة – على جميع أنحاء كاتالونيا. حيث وجهت اليهم السلطات الإسبانية؛ تهمة الانتماء إلى خلية من الخلايا، التى توفر المعلومات والدعم لجماعات إرهابية مسلمة أُخرى؛ كما أنهم تأمروا على تصنيع سم الرسين. فقد استيقظ – أحد المتهمين أثناء المداهمة – ويدعى اسماعيل بودجلثيا، الذى كان نائما فى مرقده – حين فتح الباب عنوة، فظن – للوهلة الأُولى – أن هناك حريق – وأن الرجال، الذين اقتحموا غرفته، كانوا رجال الإطفاء – حين أجبره رجال الشرطة المسلحين، على الانبطاح أرضاً؛ وقد كان من بين الأشياء التى استجوبوه عنها – عدد المرات – التى ذهب فيها إلى المسجد المحلي. أصدرت ثلاث منظمات إسلامية، بياناً مشتركاً، أعربت فيه عن فزعها – إزاء الطابع 'العشوائي' – للمداهمات؛ حيث إحتجوا على استخدام الشرطة، 'للعنف غير المبرر، 'حين اقتحمت منازل كان بها، نساء حوامل وأطفال نائمين'. وعلى حد قولهم: بأن من شأن هذا النوع من المواقف، التى تتخذها الشرطة؛ أن تقضى على اعوام من العمل التعاوني، فيما بين السلطات المحلية والمنظمات الطوعية، 'لتعزيز **الدمج*** والتوافق والاحترام المتبادل'. وقد حذر البيان من الأخطار المترتبة عن ربط الإسلام او أى دين آخر بالإرهاب، او تشبيه المهاجر بالإرهابي، بوصفهما متساويان – على نفس النحو. فقد أعربت هذه المنظمات، عن إدانتها للإرهاب – وأنه ينبغي معاقبة المسؤول عن ذلك – اياً كان؛ إلا أنه 'لا يمكنك التعميم وإلقاء المسؤولية على الناس – جميعاً – بسبب الأعمال الإرهابية – وبالمثل، لا يمكنك القول بأن – جميع – الباسك إرهابيون؛ لأننا على علم بعمليات الاغتيال، التى تمارسها حركة إيتا'.

ففى ألمانيا، فقد أصدر المجلس المركزي للمسلمين، وعشر منظمات أُخرى، فى بادن ويتبيورغ – فى يناير من العام 2003، بياناً انتقدوا فيه – الطابع التعسفي، والغير مسؤول– للمداهمات، التى شنتها الشرطة، على دور العبادة، وعلى مكاتب منظمات المسلمين، فى كل من شتوتغارت ومانهايم وفريبورغ – فى آن واحد. وقد أسفرت المداهمات، التى شنت على المساجد – فى 13 ديسمبر من العام 2002 – والتى تم التحرى فيها، مع مجموعة من المصلين – البالغ عددهم 617 – واحتجازهم – لعدة ساعات؛ عن نمو شعور– لدى المسلمين، بأنهم يعاملون، باعتبارهم، مجرمين، كما لو أنهم كانوا متورطون – فيما يشبه الحرب. ويقال أنه – وفى اثناء – إحدى المداهمات– على أحد المساجد فى شتوتغارت–كانستات، اقتيد سجيناً يبلغ – من العمر 77 عاماً – وهو

مكبل فى اصفاده، لأنه لم تكن بحوزته بطاقة هوية شخصية؛ كما داهم – 600 ضابطاً من ضباط الشرطة – بهرواتهم – مسجداً لجمعية العمال الإسلاميين فى مانهايم.

وقد بررت أجهزة الشرطة؛ شنها لهذه الحملة لأسباب تتعلق بالخطر، الذى يشكله الإرهاب الإسلامي؛ وكذلك بناءً – على شبهة تزوير وتوزيع جوازات مزيفة فى 'تجمعات إسلامية محددة'؛ لمساعدة 'شبكة من المتطرفين الإسلاميين'. وخلاصة القول، فقد أسفرت حملات المداهمة هذه؛ عن ثمانى عمليات إعتقال، ارتبط معظمها – بانتهاكات للقانون المتعلق بالأجانب؛ كما أدت إلى انهيار عامل الثقة – وكآفة احتمالات التعاون فى المستقبل – بالنسبة للمنظمات الإسلامية. ويبدو، إن استعداء أجهزة الاستخبارات والشرطة للحلفاء المستقلبيين – فى آن واحد– بهدف تعزيز الأمن – للجميع؛ قد فاقم وزاد من حدة غموض اى تهديد حقيقي – محتمل.

إن الآثار المترتبة عن حملات المداهمة الغاشمة، التى شنتها الشرطة – عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر – على منازل وأماكن التقاء المسلمين، قد شكلت مصدر قلق – رئيسي – للجالية المسلمة فى المملكة المتحدة. فما لبث منتدى سلامة المسلمين الذى تأسس – فى اعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بهدف التنسيق مع شرطة العاصمة، أن أعد تقريراً؛ مفاده أن المسلمين البريطانيين يشعرون، بأن هناك تمييز يمارس ضدهم، وأنهم مستهدفين، كما أنهم فقدوا ثقتهم فى الشرطة؛ أضف الى ذلك، صلاحيات التوقيف والتفتيش – الواسعة النطاق، التى تثير قلقاً – بالغاً. فحسبما، ورد فى نشرة ستيت ووتش(الصادرة عن منظمة ستيت ووتش، لمراقبة الشؤون الداخلية والأمن، والحريات المدنية في دول الإتحاد الأُوروبي)؛ فقد نُفذت أكثر من – 71.000 عملية توقيف وتفتيش – فى الفترة من العام 2002 إلى العام 2003 – فى إطار عمليات مكافحة الإرهاب؛ إلا أن عمليات الأعتقال، التى لم تتجاوز – مانسبته 1.18 فى المائة من الحالات، لم تكن – الغالبية العظمي منها، ذات صلة – بالإرهاب.

هل من المتنظر من المنظمات الإسلامية، التى أيدت أتخاذ اجراءات – حاسمة، عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أن تذعن لمثل هذه الأساليب المتبعة للمراقبة؟ وليس على المرء سوى الإطلاع على تاريخ إيرلندا الشمالية، ليدرك إلى أين أفضت عمليات المراقبة – ذات الطابع العسكري. فبوجب قانون مكافحة الإرهاب للعام 1974، وقانون احكام الطوارئ للعام 1978؛ تم استدعاء – ما يقدر بحوالى 60.000 شخص – إلى مراكز الشرطة للاستجواب، وكانت – الغالبية العظمى – منهم من الأبرياء؛ وقد أسفرت هذه الأجراءات – الخاصة بالمراقبة عن حالة من العزلة – الواسعة النطاق، التى ظل يعيشها المجتمع الكاثوليكي. او لناخذ فرنسا – على سبيل المثال – فقد أفضت سلسلة **التفجيرات** على نفق العاصمة باريس – فى تسعينات القرن الماضى،

إلى إطلاق الخطة المعروفة – بخطة **فيجيبرات***، وهى خطة تشدد التدابير الوقائية لمكافحة الإرهاب. وبموجب هذه الخطة؛ تم نشر عناصر شرطة مكافحة الشغب، وعناصر الدرك، لحماية المدراس، ووسائل المواصلات، والمنشآت الحكومية، ومراكز السياحة فى المدن الفرنسية؛ وقد – تم تشديد تلك التدابير الأمنية – خلال السنوات الأخيرة على 'الضواحى، التى تسكنها الجاليات المسلمة'، الأمر الذى أدى – عملياً – إلى تزويد المجمعات السكنية الفرنسية بوسائل الدفاع العسكرية. إلا ان بسط هذه الصلاحيات – الواسعة النطاق – لشرطة مكافحة الإرهاب؛ لم يصاحبه تطبيق لضوابط رقابية وتدابير احترازية تحكم ممارسات عناصر الشرطة. فقد توفى – 17 شاب من شمال أفريقيا – على الأقل – فى الحجز الاحتياطي بمخافر الشرطة – فى الفترة من عام 1992 إلى العام 1998؛ ومع ذلك، لم يسبق – أن تم توجيه تهمة القتل الخطأ، إلى أي ضابط شرطة ناهيك عن القتل العمد. فالمبادئ العليا 'للجمهورية الفرنسية – الغير قابلة للتجزئة' – والتى تعنى أن كل مواطن يعتبر فرنسياً – فقط لا غير، وله نفس الدرجة – وفى الوقت نفسه – لا تعترف بوجود الأقليات الإثنية؛ تضمن عدم إجراء أى تحقيق فى الآثار – المترتبة عن خطة فيجيبرات، على الجاليات المسلمة – وغيرها؛ مما أدى؛ إلى إثارة غضب الشباب – جراء تلك المظالم، التى يتعرضون لها على يد قوي إنفاذ القانون، فى شكل إحتجاجات تحدث – من وقت لآخر – تم قمعها من قبل عناصر الشرطة، الذين خولت لهم – مزيداً – من الصلاحيات؛ مما أحكم الخناق على شباب المسلمين فى دائرة من العنصرية والتجريم، وهذا لا يمثل ظلما – فادحاً، فى حد ذاته، بل يؤدى إلى إثارة أى تهديد – عوضاً عن تبديده؛ كما أنه يعمق الأحساس بعدم الأمان الذى كان – سائداً – بالفعل فى وسط السكان – عموماً.

<u>جرائم الارتباط</u>

بحلول نهاية العام 2004، لم يدان سوى شخص واحد – بشأن هجمات الحادى عشر من سبتمبر – ويدعى منير المتصدق. ورغم أن الإدانة المبدئية للمتصدق كانت – فى العام 2003؛ فقد استغرق البت فى هذه القضية، سنوات – عديدة؛ حيث أُدين المتصدق، إلا انه حصل على البراءة فى – مرحلة الاستئناف؛ فأعيد إصدار حكم الإدانة المبدئية – فى إطار – استئناف آخر – فى العام 2007(وقد قدم محامو الدفاع طلب استئناف – آخر، امام المحكمة الأُوروبية لحقوق الانسان). ولا مجال هنا لمناقشة هذه القضية – المثيرة للجدل، بالتفصيل. إلا أن، الأمر البالغ الاهمية؛ يتمثل فى أن الإدانة المبدئية لمنير المتصدق – يبدو – أنها لا تستند على أى دليل مادى ملموس يُعتد به؛ إنما على أنه كان صديقاً لأعضاء خلية هامبورغ؛ مختطفو الطائرات، التى نُفذت بها – هجمات الحادى عشر من سبتمبر. وقد كانت المحاكمة الثانية للمتصدق فى (ديسمبر من العام 2003)؛ عقب سقوط

دعوى ثانية، وُجهت ضده – فى وقت سابق – مترتبة على هجمات الحادى عشر من سبتمبر، تورط فيها المغربي – عبد الغنى مزودي – وهو صديق للمتصدق؛ والتى أصدر القاضى حكماً فيها، بعدم توافر الأدلة، لإتخاذ اى إجراء قضائي ضد مزودى. حيث دافع محامو مزودى، بأن أدلة الإثبات – الوحيدة، التى قُدمت ضده؛ هى أنه كان قد حارب فى أفغاستان، وكان صديقاً لمختطفي الطائرات، وقد قدم خدمات إليهم؛ وهى لا تعتبر دليل على أن مزودى، كان جزءً من مؤامرة إرهابية، بل هى لاتخرج عن كونها – من قبيل ماهو معتاد فيما بين المسلمين.

تشكل هاتين القضيتين مؤشراً لمنحنى – أوسع نطاقاً، والذى لاتستند فيها، الاعتقالات ولا المحاكمات، على أدلة مادية، بل على '**جرائم الارتباط***' اى الارتباط بالإرهابيين او رفقاء الإرهابيين. (إنها إحدى القضايا المثيرة للجدل، لمعرفة إلى – أى مدى يمكن تحديد درجة الانحدار لذلك المنحنى.)؛ لا سيما – بالنسبة للسلطات الفرنسية، التى تعتبر مدانة؛ لاستخدامها للجريمة الفضفاضة التعريف، وهى الارتباط بالمجرمين لتنفيذ اعمال إرهابية (الارتباط مع الجناة)؛ مما يُمكنها من أعتقال أعداداً – لا يستهان بها من الأشخاص، استناداً إلى الحد الأدنى من الأدلة – بعضاً من هذه الادلة؛ قد تقدمه أجهزة استخبارات أجنبية خارجية، لديها سجلات سيئة السمعة تتعلق بمسألة التعذيب. فقد أعتقل – معظم – الفرنسيين المشتبه فى تورطهم، فى أعمال إرهابية، وتم احتجازهم (وظلوا رهن الاحتجاز الاحتياطي فى انتظار المحاكمة، لعدة سنوات – فى بعض الاحيان)، بموجب جريمة الارتباط بالمجرمين؛ والتى تعتبر جريمة معرفة تعريفاً غامضاً – من الناحية القانونية، وعرضة لتفسيرات قضائية مستحدثة، بحيث تخضع – خلالها كآفة أنماط السلوك، بمافيها التعبير عن الرأى، للملاحقة القضائية؛ الأمر الذى يسمح للسلطات بتوسيع هذا – النطاق، مما من شأنه، أن يجعل أفراد العائلة، والجيران، والأفراد المرتادين لنفس المسجد او حتى لنفس المطعم – فى موضع اشتباه. ويتضح أن القضية المرفوعة ضد اسماعيل بودجليثا (أُنظر أعلاه)؛ كان مردها – أيضاً فرضية التجريم بالارتباط، حيث طالبت أجهزة الاستخبارات الفرنسية نظيرتها الأسبانية – فى بادئ الأمر، بأتخاذ الإجراءات، بحجة أن أحد المشتبه بهم في هجوم إرهابي، مرتبط بالمؤامرة – التي أستهدفت تفجير سوق عيد الميلاد في ستراسبورج، كان يقيم في شقة بودجليثا. الا أنه وحسبما علق بودجليثا عقب أطلاق سراحه: 'إن العديد من الجزائريين ، الذين يأتون عن طريق مدينة بانيولاس – يقيمون هنا – فكان من المستحيل أن اخبركم عن هُويتهم – جميعاً، حتى إن جمعية الصليب الاحمر المحلية؛ كانت تقوم بإرشاد الجزائريين ، الذين وصلوا إلى المدينة ويحتاجون إلى المساعدة إلى منزلي'.

وكذلك – تم تحريك دعوى قضائية، فى أسبانيا، ضد المراسل الحربي – لقناة الجزيرة تيسير علونى، الذى وجهت اليه – فى بادئ الأمر؛ تهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة، وتمويل خلية لتنظيم القاعدة، والقيام بدور

الجاسوس لتنظيم القاعدة – فى العام 2003 – الأمر، الذى بدأ، وكأنه – قد استند على فرضية التجريم بالارتباط – أيضاً. فقد حمل علونى معه، مبلغاً من المال يقدر – بحوإلى 4,000 دولار اميريكي – عندما سافر إلى أفغاستان، وذلك لتسليمها إلى أصحابها هناك؛ جزء منها يخص تكاليف – إحدى الزيجات، وأُخرى تخص أقرباء السوريين المنفيين، ويرغبون في مساعدة أسرهم في العودة إلى ديارهم. والحجة، التى يسوقها علونى فى هذا الصدد، هي أنه قد قام فقط بنقل تلك الأموال، كما أنه كان قد أستقبل فى منزله أشخاص – يُجرى التحقيق معهم – بشأن هُويتهم؛ وذلك بسبب استضافتهم لأشخاص من جنسيات عربية، وكذلك؛ فقد كان علونى على إتصال مع الإرهابيين، المشتبه بهم فى أفغانستان – نتيجة لجرأته الصحفية، فى التمكن من الوصول إلى تنظيم القاعدة وطالبان؛ وقد وجه مدير قناة الجزيرة – على الفور– رسالة إلى رئيس الوزراء الأسباني – واصفاً التهم الموجهة ضد علونى – بأنها قد –'بلغت حد العبث'. كما تولى الأتحاد الفيدرالي للصحفيين، النظر فى هذه القضية – واصفاً عملية الأعتقال؛ بأنها 'استمرار لحملة مدبرة ضد وسائل الإعلام العربية – بوجه عام – وقناة الجزيرة – بوجه خاص'. ورغم ذلك، فقد أدين علونى، بتهمة التعاون مع تنظيم إرهابي، وحكم عليه بالسجن – لمدة سبعة أعوام – فى سبتمبر من العام 2005؛ ثم أُطلق سراحه، بسبب مرض فى القلب – فى إكتوبر من العام 2006 – على أن يقضى – المدة المتبقية من عقوبته – خاضعاً للمراقبة فى منزله – من خلال أجهزة التعقب الإلكتروني.

تمثل الدعوى المرفوعة ضد علونى – إحدى القضايا البالغة الأهمية للعاملين فى وسائل الإعلام، حيث أثبتت – مدى الصعوبة، التى يواجهها الصحفيين – خلال تأدية مهامهم – عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر – دون الوقوع – تحت طائلة قوانين مكافحة الإرهاب. وقد علق الصحفي الأمريكي(بيتر بيرغن)، مستنكراً الحكم القضائي، الذى أصدره ممثلي الإدعاء الأسبان، بأنه لا أساس له، قائلاً: 'لو أُعتبر تسليم أموال نقدية إلى أشخاص فى أفغانستان قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، جريمة – عندما لم تكن هناك نظم مصرفية، ولا وسيلة لتحويل الأموال اليهم فى – تلك البلاد، سيكون – العديد – من الصحفيين مدانين – بما فيهم – أنا'. علاوة على ذلك، فلو كان إجراء مقابلة مع أسامة بن لادن – مثلما فعل علوني؛ تبرهن – نية قيام أى صحفى بعمل إرهابي – عندئذ يمكن مقاضاة كل صحفى كان 'قد أجرى مقابلة مع بن لادن – فى السابق – مثلى أنا، وبيتر ارنيت، وسكوت ماكلود لمجلة التايم، وروبرت فيسك، لصحيفة الإندبيندنيت فى بريطانيا، وجون نيلر لأخبار أى بي سي، والبعض الآخر من الصحفيين العرب والباكستانيين. وأخيراً، فقد أختتم بيرغن حديثه،

بأنه إذا استمرت متابعة المنطق القائم، والمستمد من جرائم الارتباط المستحدثة – فسرعان ما سنشهد محاكمات الصحفيين، الذين أجروا لقاءات وتحقيقات مع المتمردين على السلطة فى العراق'.

المحاكمة امام وسائل الإعلام*

إن تحيز أجهزة الاستخبارات، وأجهزة الشرطة ووسائل الإعلام – جنباً إلى جنب مع الأجندة السياسية – الراهنة؛ قد أفضى إلى أشاعة ثقافة الأشتباه – الموجهة ضد المسلمين – فى جميع تلك القضايا؛ حيث شكلت أجهزة الاستخبارات والشرطة – فى أغلب الاحيان – مصادر المعلومات – الوحيدة – لوسائل الإعلام، والتى تستغلها بدورها لتشكيل صور – مشوهة، ومثيرة للمخاوف عن المخاطر – المروعة. فالتصريحات، التى أُدلي بها – أمام البرلمان، قد شوهت سمعة المتهم؛ كما تمت الإشادة – بمساعى أجهزة الاستخبارات والشرطة – لدورها فى إحباط المؤامرات المخربة، والحفاظ على الأمن القومي. أصبحت وسائل الإعلام – بديلاً عن ساحة المحكمة؛ ولم يقتصر دور الصحافة عن كونها – الساحة، التى تُجرى فيها محاكمة المشتبه فيهم فحسب، بل إتسع دورها، ليشمل دور القاضى وهيئة المحلفين – أيضاً، حيث تتولى مصادر 'أمنية' مجهولة المصدر، جهة الإدعاء؛ فى حين أنه يتم حرمان هيئة الدفاع، من الحق فى المرافعة. وحسبما ذكر – محامى المملكة المتحدة لحقوق الانسان – (غاريث بيرس): 'إن هناك موجة عارمة من الاستخفاف، فى تغطية الأحداث؛ مما يجعل أى امل فى محاكمة عادلة – على المحك؛ وعليه، ففى ظل هذا النهج العقابي – المتبع فى الوضع الراهن، فعلى الصخب الاعلامي، ان يكون – بديلاً عن الاجراءات القضائية الواجبة النفاذ، والتى بسبب عجزها، فإن بعض القضايا المنظورة – أمام المحاكم لا يحال – أكثرها – إلى المحاكمة – بتاتاً.

خُذ – على سبيل المثال – حالة الثماني وعشرين بائعاً متجولاً – من الباكستانيين المعدمين، الذين اعتقلوا فى نابولى – فى يناير للعام 2003؛ بينما – كان رئيس الوزراء برسكوني – فى زيارة إلى واشنطون، ليعرب عن تأييد إيطاليا للحرب، التى تقودها الولايات المتحدة، لنزع السلاح العراقي. وكان من بين هؤلاء – الثماني وعشرين رجلاً – الكثيرين، الذين ليس بحوزتهم مستندات ثبوتية للإقامة، ويكسبون قوت يومهم من شوارع نابولى؛ وقد اعتقلوا، للأشتباه فى أنهم – على صلة بهدف الإرهاب الدولي، ولحيازتهم مواد متفجرة محظورة، وتزويرهم المستندات، وممارستهم للتجارة غير المشروعة. فسرعان – ما أوردت الصحافة، خبراً يفيد بأنه، قد تم الكشف عن خلية إرهابية لتنظيم القاعدة؛ وذلك – نقلاً عن مصدر مجهول تابع للشرطة الذى إدعى، بأنه قد تم إحباط مؤامرة، لإغتيال رئيس هيئة الأركان البريطانية – الأدميرال السير (مايكل بويس)؛ بالإضافة إلى إحباط مؤامرات، دبرت للهجوم على قنصلية الولايات المتحدة فى نابولى، وعلى مراكز سياحية مجاورة – تمتد من مدينة بومبى

إلى جزيرة كابرى. وحسبما ذكر مسئول فى الشرطة، بأنه 'يمكن' لمجموعة الديناميت، وصمامات التفجير، وكبسولات التفجير، التى تم ضبطها؛ 'تدمير مبنى مكون من – عشر طوابق'؛ واضاف قائلاً : بأن الأسوأ من ذلك، هو العثور على نصوص دينية مكتوبة بالاردو، ومستندات أُخرى، إضافة إلى صور 'لشهداء حركة الجهاد' فى شقة أُولئك الرجال'.

أُصيب المسؤولون بالسفارة الباكستانية فى روما والجالية الباكستانية فى نابولى؛ بالصدمة – حيال الأُسلوب، الذى، تم به تصوير أُولئك الرجال، باعتبار، أنهم إرهابيين – الأمر، الذى حدا بأصدقاءهم، بإبلاغ الصحافة، بأن هؤلاء الباعة المتجولون – كانوا يعيشون فى ظروف معيشية يرثى لها – فى غرفة بمبنى مؤجر من عصابة المافيا المحلية؛ وإن من بين هذه المواد، التى تم ضبطها، نوع من أنواع السكر قد أُرسل اليهم من الباكستان؛ أما – بالنسبة للرسائل، التى تحوى نصوص متشددة، التى استشهد بها، المسؤولون بالشرطة لم تكن – سوى بطاقات مغلفة، بها نصوص قرآنية لأداء الصلاة. لذا، فقد أصدر – احد القضاة أمراً بإطلاق سراح – الثمانى وعشرين – جميعهم – عقب إسبوعين من اعتقالهم؛ بما أنه، لم تكن هناك أية أدلة – على صلة المُدعي عليهم، بتنظيم القاعدة؛ كما لم يكونوا على علم بوجود المتفجرات الموجودة بالشقة(فعلى الأرجح – فقد وضعت فيها – من قبل عصابة المافيا المالكة للمبنى).

أثبتت الاعتقالات العديدة، التى كانت لها – صلة بتدبير مؤمرات، تسميم الركاب المسافرين – يومياً – على مترو الانفاق، فى لندن والمتنقلين فى شوارعها؛ طبيعة التفاعل الهيستيرية، فيما – بين أجهزة الاستخبارات، وأجهزة الأعلام، والحكومة. فقد تَكَشف – أُول – سيناريو لمؤامرة الأغتيال بالسم، فى المملكة المتحدة – فى 17 نوفمبر من العام 2002؛ حين زعمت صحيفة الصندای تايمز - فى صدر صفحتها – الرئيسية – بأن وكالة المخابرات، المكلفة بالأمن الداخلي، وأنشطة مكافحة التجسس المحلية في المملكة المتحدة؛ قد أحبطت هجوماً بالغاز السام على مترو الانفاق. وبموجب قانون الإرهاب للعام 2000؛ تم أعتقال ستة رجال، قيل أنهم يشكلون – جزءً – من شبكة تنظيم القاعدة – كانت تدير عملياتها –خارج أُوروبا؛ وإنها قد خططت لإلقاء 'قنبلة من الغاز' على مترو للانفاق كان مكتظاً بالناس. ورغم أن – وزير الداخلية البريطاني– ديفيد بلانكيت، قد نأى بنفسه – بعيداً – عن ذلك المقال الذى تصدر الصفحة – الرئيسية – لصحيفة الصندای تايمز؛ إلا أنه؛ قد أبدى ملاحظاته على تلك الأعتقالات، ووصف المعتقلين – بأنهم جزء من 'خلية إرهابية'. وعند – مثول المعتقلين – الستة – أمام المحكمة – لم ترد أى مزاعم بشأن المتفجرات والمواد الكيماوية؛ ولم تكن هناك إدعاءات بحيازة – أُولئك – المشتبه بهم، لمواد لتصنيع القنابل. كان لابد من تذكير – وزير الداخلية – اثناء – إحدى المقابلات

التلفزيونية؛ بقانون انتهاك حرمة المحكمة؛ وكذلك، باعتراف نائب رئيس الوزراء – فيما بعد – بأنه لم تكن هناك أدلة، على وجود أى خطة للهجوم بالغاز او القنابل؛ ورغم ذلك، فقد أُتُهم – ثلاثة من أصـــل – الســـتة رجال المعتقلين – بحيازتهم لمعدات بهدف استخدامها فى أعمال إرهابية – وبحيازتهم لجوازات سفر مزورة.

لم تكن هذه، هى النهاية لسيناريوهات 'مؤامرات القتل بالسُم'. فقد ألقت الشرطة، القبض على عشرين جزائرياً – فى حملة – متتالية من المداهمات – على شـــمال لندن، وبونموث، ومانشـــســـتر – فى يناير من العام 2003(حيث تعرض أحد ضابط الشرطة للطعن حتى الموت)؛ كما صرحت الشرطة: بأنها اكتشفت مخبأً لسم الرسيين؛ بالإضافة إلى اكتشافها الى الوسائل التى يتم تصنيعه بها، وتصنيع سموم – أُخرى؛ وزُعم، هذه المرة أن السم، قد تم مسحه على مقابض السيارات؛ كذلك فقد وُجه الإتهام إلى – ثمانية أشخاص، لأرتكابهم جرائم – ذات صلة – بتطوير او إنتاج أسلحة كيماوية. وسرعان – ما توسع سيناريو مؤامرة سم الرسين، من تلقاء نفسه – إلى جانب سيناريوهات، فى دول أُخرى، ترتبط – مباشرة – بالرعب من الارهاب فى المملكة المتحدة. وعقب مرور – شـهرين من تلك الأعتقالات، وحسـبما صـرحت به الأجهزة الأمنية، فى إيرلندا للصـحافة: بأن شـرطة مكافحة الإرهاب، والاستخبارات العسكرية، كانت – فى حالة تأهب قصوى – ووسط مخاوف من احتمال توجه شركاء المتورطين فى خلية الرسيين، الذين أُعتقلوا فى بريطانيا إلى ايرلندا؛ للأفلات من الضغط الشديد الممارس عليهم، من الشرطة فى المدن الإنجليزية؛ كذلك، فقد ارتبط إعتقال عائلة مسلمة فى فرنسا – فى يناير من العام 2004 بمؤامرة سم الرسين فى المملكة المتحدة؛ حيث وجهت إليها تهمة تقديم دعم لوجستي، للمقاتلين المسلمين، فى الشيشان – وفى الوقت نفسه – فإن أعتقال – ستة عشر شخصاً – من شمال أفريقيا فى أسبانيا – فى يناير من العام 2003؛ قد تسبب – بدرجة كبيرة – فى إثارة 'الذعر من سم الرسين'، الذى ارتبط – مباشرة – 'بمؤامرة ســم الرســين' فى المملكة المتحدة؛ حيث أُفيد أن المتهمين – كان بحوزتهم مســحوق أبيض اللون، فاصـدرت الشـرطة، بياناً صـحفيا – ذكرت فيه أن 'الرجال المعتقلين' كانوا قد قاموا 'بتوفير المعلومات، والدعم لجماعات إرهابية إسـلامية أُخرى؛ وكذلك، كانت بحوزتهم متفجرات، كما أنهم قاموا باسـتخدام منتجات كيماوية، إضـافة إلى أن لديهم علاقات مع خلايا إرهابية فى بريطانيا وفرنسا'. عقد الرئيس الأسباني جوس ماريا أزنار– مؤتمر صـحفياً أعلن – خلاله أن الرجال المعتقلين: 'قد شـكلوا شـبكة خطيرة من الإرهابيين، التى كانت – على صـــلة بتنظيم القاعدة'، وقد أكد أعتقالاهم'على الخطر، الذى يمكن أن تمثله جماعات إرهابية، بحيازتها {أسلحة} للدمار الشامل'. هنأ الرئيس بوش؛ السلطات الأسبانية – على إجراءتها – الاستباقية، كما استشهد؛ وزير الخارجية الأمريكي – كولن باول – بتلك الأعتقالات، فى خطابه أمام مجلس الأمن، باعتبار، أنها خير

نموذج للصـــلات – القائمة بين بغداد وبن لادن؛ كما ربط عرضـــه التقديمي الذى اســتعرضـــه بين – أُولئك– الأسبان المشتبه بهم وبين المتآمرين، الذين دبروا مؤامرة سُم الرسين فى لندن.

إلا أنه وعقب مضـى – عدة أشـهر من التغطية المغرضـة، لمجريات الوقائع – المذكورة؛ سـقطت الدعوى، الموجهة ضد – الستة عشرة شخصاً من شمال افريقيا – قبل إحالتها للمحاكمة؛ نظراً إلى أن محتويات الزجاجات والقوارير، التى تم ضبطها، والتى أدعت الشرطة بأنها عبوات ناسفة ومنتجات كيماوية؛ كانت تحتوى على: ماء الكولونيا، زيت زيتون، وعسـل، ومسـحوق للغسـيل ومحلول الأمونيا المخصـص لتنظيف المنازل. بالرجوع إلى المملكة المتحدة – مجدداً – فقد بُرئت ساحة الأربعة الأوائل من المتهمين فى مؤامرة سم الرسين – فى أبريل من العام 2005، وذلك – عقب محاكمة استغرقت مدأُولاتها – نحو سبعة أشهر؛ والتى اتضح – جلياً – من خلالها – أنه لم يتم العثور إلى سم الرسين، فى شقة غرين وود، الذى أُثير الضـجيج – حول اكتشـافه – فى العامين السـابقين؛ وتبين، أن تلك المؤامرة، هى – إحدى مآلات الاسـتجواب – تحت وطأة التعذيب، الذى أُخضـع له، محمد مغيربا فى الجزائر – وهو أحد معارف بعض المدعى عليهم؛ وعقب صـــدور الحكم ببراءته، قام المدعى العام، بإسـقاط التهم الموجهة ضـد الآخرين المُدعي عليهم. وعلى أية حال – فحكم البراءة الصـادر، لم يعيق الحكومة – دون – المضـئ قدماً فى تنفيذ خططها، لترحيل المدعى عليهم، فى قضـية مؤامرة الرسـين – ومازال – معظمهم – فى انتظار عمليات الترحيل فى – اواسط العام 2008.

إن معظم القضـــايا، التى تمت مناقشـــتها – حتى الآن – وإن لم تكن – جميعها؛ قد شـملت مهاجرين ومنفيين، وهم المشردين نتيجة لتقلب الأوضـاع – على مستوى العالم؛ التى تساهم فى إثراء فئة – قليلة – بينما تتسـبب فى إفقار – الكثيرين؛ إضـافة، إلى تجريمها – للذين يكافحون، من أجل البقاء على قيد الحياة. فهولاء المنبوذين على شواطئ أُوروبا؛ معرضين للسيطرة المفرطة للدولة الأُوروبية، ولطائلة القمع، الذى تمارسه بلدانهم الأصـلية –على حد سـواء. إنهم فئة مسـتضـعفة، ويرجع السـبب فى ذلك إلى تهميشـهم، وحرمانهم من حقوقهم وحالة الفقر، التى يعيشـونها؛ لذا، فهم يعتبرون فريسـة – سـهلة. إلا إن أى احترام – للذات يشـكل تهديداً على الأمن القومي، لا يقتضـى وجود عدو على الحدود فحسـب وإنما وجود عدو من الداخل أيضـاً. ويا للمصـادفة – أن العدو الخارجي للدولة الأُوروبية، والعدو الداخلي لها – يجمعهم معتقد ديني، يتســبب فى إحداث التوتر فى المجتمع. وكما اشـارت بعض القضـايا– التي نوقشـت آنفاً – فإن هذا قد أُسـتغل، لصـالح شـكل من أشـكال العنصرية ضد الأجانب، التى تنظر إلى ضيافة تيسير علونى، باعتبارها، دليل على عمل إجرامي، او إلى منزل إسماعيل بوجدلثيا المفتوح للجميع – كدليل يثبت تهمة التآمر.

يمثل وجود العدو فى الداخل؛ معضـلة – أكثر تعقيداً؛ فى حين أنه يمكن التصـدي للخطر، الذى يشـكله المواطنين الأجانب، بإتخاذ أى مجموعة من التدابير القمعية، وتطبيق أسـاليب المراقبة الصـارمة او(من الذى سـيهتم حقاً؟ سـوى قلة من محامي الحريات المدنية الحالمين)، وكيف يمكن للدولة، أن تراقب المشـتبه بهم، وأن تسـيطر عليهم؛ إذا ما كانوا مسـلمين – بانتماءهم الديني، إلا أنهم أُوروبيون بالتجنس او الميلاد؟ ففى الوقت، الذى لا يتمتع فيه '**الأجانب الأعداء***'، إلا بجزء من الحقوق القانونية؛ ومن الممكن التعامل معهم، وفق نظام عدالة الظل الجنائي؛ فإن '**المواطنين الأعداء***'؛ تتوفر لهم الحماية بموجب الدسـاتير المكتوبة او (الشـفوية)، وبحكم القانون وبالميثاق الأُوروبي لحقوق الانسان؛ كما خلص – وزير الداخلية البريطاني – عندما اقترح توسيع نطاق قوانين مكافحة الإرهاب – لتشمل المواطنين البريطانيين؛ إلى حقيقة مفادها، أن السلطة القضائية تعارض قبول ذلك التوسع – الأساسي – لنطاق الدولة الأمنية.

على الرغم من أن الدولة الأمنية – مازالت – تمضـى قُدما فى توسـيع – نطاقها فى جميع أنحاء أُوروبا؛ إلا أن كل دولة من الدول الأُوروبية، تبالغ فى تضخيم مخاوفها، لإضفاء الصفة الشرعية على مغامراتها الخارجية؛ كما أنها تشعر بالقلق – فى الوقت نفسـه. حيث تتخوف أجهزة الاسـتخبارات، من أن أى تفجيرات – يتم تنفيذها فى القارة الأُوروبية، قد تعكس قصور فى أداء أجهزة الاستخبارات(وتجلى ذلك – بوضوح، فى اعقاب التفجيرات، التى حدثت، فى لندن ومدريد)؛ كما يخشـى السياسيون، من أن تترسخ جذور الإسـلام السياسـي داخل الجاليات 'المهاجرة' – المحرومة إجتماعياً. وقد توعدت بلجيكا، بحظر الرابطة العربية الأُوروبية – التى برزت على – السـاحة – فى العام 2003، على إثر جريمة القتل – ذات الطابع العنصـري– (التى لم يعترف بها رسـمياً) – لأحد اسـاتذة الشـئون الدينية – المغربي الأصـل، فى انتويرب؛ وذلك خشـية منها، من أن تكون تلك الرابطة، ودورياتها المدنية للدفاع عن النفس وأسـلوبها الخطابي المماثل لخطب القوة السـوداء(فى امريكا) – مؤشـراً على ظهور – نسـخة بلجيكية من الإسـلام الأفرو– أمريكي. بل، إن الصـحف الدنماركية – وقبيل قضـية الرسـوم الكرتونية (المسـيئة للنبى محمد، التى نشـرتها صـحيفة يولاندس بوسـتن الدنماركية)، كانت قد حذرت من القنبلة المؤقوتة، التى تشـكلها أحياء كوبنهاجن، التى تسـكنها – أغلبية سـاحقة – من المهاجرين. وعبرت فرنسـا، عن مخاوفها من أن تؤدى تلك الثقافات الإسـلامية الفرعية، الممارسـة فى "المرائب والاقبئة'(تلك مفردات وزير الخارجية الفرنسـي)؛ إلى إحداث غضـب عارم، وتتسـبب فى اضـطراب، وخلل فى الأنماط الطبيعية للسـلوك الاجتماعي. وتتخوف بريطانيا، من أن العملية الانتحارية، التى اسـتخدم فيها البريطاني ريتشـارد ريد – الحذاء الناسـف – والعملية الانتحارية، التى نفذها مفجرين أنتحاريين – وهما بريطانيين – من اصـل آسـيوي– تم

تجنيدهما من حركة حماس – إضافة إلى تفجيرات 7 يوليو الأنتحارية؛ أن تكون دليلاً – على تصاعد مجريات الأحداث. كما أعربت الحكومات والأجهزة الأمنية، عن خشيتها إتجاه المسجد الذى تتم – فيه مناقشة أوجه الظلم – العالمية، التى لحقت بالمسلمين؛ خيفةً – منهم – من التأثير الذى قد يحدثه – أُولئك – 'الائمة الأجانب'، وأجندتهم المناوئة للغرب على الشباب الساخطين. إنهم يشعرون بالذعر، من أى شى وكل شى يَمِت – إلى الإسلام بصلة.

غير أنهم، منهمكين جداً فى مؤامراتهم السياسية – إلى الحد الذى يعجزون فيه، عن تقييم تلك المخاوف، وفق أسس منطقية – الأمر – الذى سيتطلب، اعتماد حلول سياسية وإقتصادية – ليس من شأنها، الخلط بين المشاكل الداخلية وبين الحرب على الإرهاب؛ وذلك – بمثابة اعتراف بأن، حالة العزلة، التى يعيشها الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، كانت سائدة – على نطاق واسع – قبل صعود الحركات الإسلامية الراديكالية – على غرار تنظيم القاعدة ، بوقت طويل. لذا، فإن إتباع نهج عقلاني – من شأنه أن يتصدى لمسألة الإقصاء الإقتصادي والإجتماعي، الذى تعانى منه الطبقة العاملة، فى الجاليات المسلمة من المجتمع – ككل؛ كما يمثل ضماناً لمنحهم الحقوق الأساسية للمواطنة، التى حرموا منها – منذ فترة طويلة – فى العديد من الدول الأُوروبية، لا سيما فئة الشباب. فالنهج المتبع، سيناقش الشكاوى – الخاصة، بالشباب – بشأن النظام القائم للمراقبة؛ وذلك – من خلال تشكيل لجنة لإجراء تحقيق حول ارتفاع – عدد وفيات الشباب من شمال افريقيا – المحتجزين فى مخافر الشرطة؛ كما حدث فى فرنسا وفى بلجيكا – أيضاً. إلا أن الحكومات – تبدو – وكأنها، قد عجزت بالكامل عن تقييم مخاوفها – على أسس منطقية – فتلك المخاوف، قد إتخذت – شكلاً من اشكال – البارانويا بحيث يتم تفسير اى مظهر للتباين الثقافي – مثل: ارتداء الحجاب –على سبيل المثال – بوصفه تعبيراً عن فكر هدام معادي للغرب، وباعتباره – 'شكلاً من أشكال العدائية'(عبارة جاءت على لسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك).

الهُوية القومية وعملية الإنتقال نحو الثقافة الأُحادية

سعت الدولة الأمنية فى أُوروبا، إلى توجيه مسار، سياسة العلاقات العرقية – نحو الثقافة الأُحادية والتجانس الثقافي، وبعيداً عن التعددية الثقافية؛ وذلك – من خلال الجدل الذى أُثير – حول الهُوية الوطنية فى جميع أنحاء أُوروبا. حيث توحد ذلك الجدل، بشأن الهُوية الوطنية، فى كل بلد من البلدان الأُوروبية؛ حول نمط الأحداث والمواضيع المحورية – الخاصة بتلك البلاد؛ إلى جانب المُوجهات السياسية الجديدة، التى أُقحمت فى الأساليب، التى – عادة ما يتم إتباعها حيال الأقليات الإثنية. فإتجهت كل قومية من القوميات، فى أُوروبا – نحو – النمط القائم – على **الأستيعاب*** – على نحو ينسجم مع الأساطير، التى تشكل هُوية تلك القومية. وقد

تمحورت الفكرة الرئيسية، للجدل الدائر حول الهُوية الوطنية، فى هولندا؛ حول 'المعايير والقيم'؛ وفى كل من السويد والنرويج، حول الحواجز الثقافية، التى تحول دون الاندماج؛ وفى المملكة المتحدة، حول 'تماسك المجتمع'؛ وفى فرنسا، حول مبدأ العلمانية(علمانية الدولة)؛ وفى أَلمانيا، حول أُولوية 'الثقافة'(الثقافة الرائدة)؛ وفى الدنمارك، حول ثقافة التعصب – فى أوساط المهاجرين، الذى يحول دون الدمج؛ وفى أَسبانيا، حول السلامة العامة والجريمة؛ إلا أنه حتى ولو اختلفت تلك المصطلحات، التى تم فى اطارها ذلك الجدل؛ فهى – دائماً – ما ترتبط، مرة اخري، بمجتمعات المهاجرين وثقافاتهم؛ وبالخطر الذى تشكله سياسات التعدد الثقافي، على القيم الأساسية، والتجانس الثقافي والتماسك الاجتماعي.

يشكل الإفتراض الضمني – المتمثل فى أن المسلمين – مسؤولون مسؤولية جماعية عن الممارسات والعادات الثقافية الرجعية، التى يتمسك بها – عدد قليل منهم – مبدأ من المبادئ الثابتة؛ فى جميع انماط الجدل القائم.(وهذا يعكس، النمط – المتبع في المحاكمات المتعلقة، بمكافحة الإرهاب – القائم، على أساس تجريم المدعى عليهم – بحكم الارتباط). حيث ينظر، إلى الأراء – الخاصة بالأئمة – الغوغائيين – المناهضين للغرب، باعتبار، أنها تمثل المجتمع الإسلامي – بأسره؛ وقد – تبدو – 'جرائم القتل بدافع الشرف'، وتشويه الأعضاء التناسلية للفتيات الأفريقيات، والاغتصابات الجماعية، التى ينفذها – شباب من شمال افريقيا – جميعها – وكأنها، عبارة عن جزء واحد من سلسلة ثقافية إسلامية متصلة؛ كما ارتبط ارتداء الفتيات للحجاب، بالدين الإسلامي – القائم على السلطة الذكورية؛ وإن الأُمهات اللآئي، لا يستطعن تحدث لغة الدولة المضيف؛ يقمن بتنشئة اطفال، لايمكنهم ان يتلقوا قدر من التعليم، وسيصيروا مجرمين، ويرفضون الدمج؛ ودائما – ما يقوم الجدل الدائر – على أساس واحداً 'منا' ووحداً 'منهم'، أما العبارات الإصطلاحية المستخدمة، فهى تذل وتشوه السمعة، ونادراً ما يتاح 'للآخر' – أن يبدى رأيه إلا لتأكيد الأحكام المسبقة – الخاصة بنا.

إن التصوير النمطي، لجميع أوجه الثقافة الإسلامية – ووصفها باعتبارها، ثقافة – متخلفة؛ يشكل مناخاً، يستطيع السياسيون وأجهزة الاعلام – من خلاله محاربة التعددية الثقافية؛ على أنها ستار، تزدهر من خلفه الممارسات الثقافية الرجعية – وعلى حد تعبيرهم: إنها الليبرالية – التى تعتبر الثقافات المتباينة وكأن لها – نفس القدر من المزايا؛ قد اقرت الأُصولية الدينية. وقد كان القائمون على رسم السياسيات الحكومية – فى مقدمة – ذلك الجدل. قيل لنا: 'إن الممارسات الإجرامية – المتبعة، مثل: زواج الإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية؛ قد سُمح له بالاستمرار فى المملكة المتحدة، بسبب التشدد – المبالغ فيه – على 'التباين الثقافي' و'مذهب النسبية الأخلاقية'(وزير الداخلية السابق بلنكيت). وفى فرنسا، فقد أفضت'**النزعة الجماعية***(والتى تراعي الاحتياجات

الثقافية للأقليات)؛ إلى 'عقلية الشعور بالذنب، التى دفعت ببلادنا، إلى الشك فى قيمها وتاريخها'(وزير الشئون الإجتماعية السابق، فلون)؛ وفى هولندا، 'لاتُشكل هذه الأُمة مجموعة من الثقافات المختلفة'(رئيس الوزراء الهولندى، بلاكيننند)؛ وفى أَسبانيا، 'إن التعددية الثقافية – تحديداً – هى سبب انقسام المجتمع'(الرئيس السابق، أثنار).

فقد أثير الجدل بشأن 'التنوع' – فى بادئ الأمر – من خلال حدث بعينه او مجموعة من الأحداث، فى جميع القضايا – تقريباً؛ ومن ثم، تناولتها أجهزة الاعلام والبرلمان –على نحو مكثف. وكانت هناك تحقيقات برلمانية او شبه برلمانية، قد أُجريت حول الاخفاقات، التى صاحبت سياسات الدمج – السابقة – فى عدة دول؛ بما فيها فرنسا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة. رغم أن أعمال الشغب، فى المدن فى شمال انجلترا – فى صيف العام 2001؛ قد حدثت – عقب سنوات من الرقابة الصارمة، على الجاليات الآسيوية لاسيما الشباب؛ وكذلك انهيار الاقتصادي – فى تلك المدن، إضافة إلى تواطؤ السلطة المحلية فى التمييز العنصري – كأمر واقع. فقد انتهى الأمر – بالمشاورات الحكومية، التى جرت بشأن – تلك الأحداث والاستنتاجات، التى خلصت اليها – فيما بعد، بالتأكيد على المخاوف والصور النمطية، التى نشأت – نتيجة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر. وبالفعل – فقد تم تكليف فرقة العمل – التابعة لوزارة الداخلية البريطانية – والمعنية بالتماسك الإجتماعي(التى شكلت – قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر)، بإجراء حوار بشأن الحاجة إلى وضع إطار نظري جديد للقيم الأساسية، قائم على ترسيخ مفهوم المسئولية المدنية، فى المجتمعات، التى يعتقد انها تفتقر – من الناحية الثقافية إلى مثل هذه المزايا. إلا ان أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد حسمت مصير ذلك الجدل. كان الاغتيال المآساوي – (لفاديمي ساهندال) – على يد أحد أفراد عائلتها – وهى إمراة سويدية– كردية – كانت قد شنت حملة مناهضة للقيم الذكورية المتطرفة فى المجتمع الكردي؛ هو الدافع وراء إعادة النظر فى تدابير الدمج – فى السويد. وعلى الرغم من أن ذلك الجدل الدائر – عبر وسائل الإعلام، قد أتاح التعبير عن الاراء الأُخرى للمهاجرين، وتقديم توضيحات، لم تقتصر صياغتها على عبارات – ثقافية فقط؛ الا أن اللجنة البرلمانية، التى شكلت – لإجراء التحقيقات –حول الدمج، فقد ركزت على الثقافة – فقط، بوصفها الحاجز الذى يحول دونه.

لم يكن القصور الثقافي الملموس، فى هولندا؛ هو الأمر، الذى أدى إلى إثارة الجدل القومي حول 'القيم والمعايير' – فى بادئ الإمر– بل، قضية اغتيال – القائد الشعبوي – المناهض للهجرة – بم فورتيون – على يد ناشط فى حقوق الحيوان – فى العام 2002 – ونشؤ حزبه – قائمة بم فورتيون – فيما بعد. ومع ذلك، فالقصور

الثقافي، قد انتهى به المطاف، حيث كان. إستهل رئيس الوزراء بلاكنند ذلك الجدل، بإعلانه أنه سيتمحور حول موضوعيين رئيسيين: الشباب، الذين يسيئون استغلال الثقافة السائدة المتسامحة، والأشخاص المنحدرين من خلفيات ثقافية – أُخرى – وليسوا منفتحين على الثقافة الهولندية، واستعصى عليهم تعلم اللغة؛ وفى معرض– قيام اللجنة البرلمانية، التى شكلت للتحقيق فى الثلاثون عاما من السياسة الرسمية للدمج؛ فقد وقعت ضحية – لذلك الجدل. كما أُثيرت الشكوك، حول نزاهة معهد فيلدا فيروي جونكر، الذى كان قد اسدى – فى الماضى – المشورة للحكومة – بخصوص – التعددية الثقافية؛ وقد وُجهت العديد من الانتقادات للنتائج، التى خلصت اليها – حتى قبل أن يجف الحبر الذى دون به تقرير اللجنة. ويبدو، أن جريرة تلك اللجنة؛ تمثلت فى أنها قد أوحت، بأن الدمج كان عملية ثنائية الاتجاه، حيث أفادت فى تقريرها، بأن معظم المهاجرين قد نجحوا فى الدمج؛ فى هولندا – فى الماضى؛ 'على الرغم من أنه' لم يكن – 'بفضل' – السياسة الحكومية. إذاً فالأمر– برمته كان – متجاوزا للحد – بالنسبة لأحزاب الائتلاف الحكومية، التى استنكرت التقرير، باعتباره غير صحيح وضعيف. وقد خلص التقرير، البرلماني المشترك بين الأحزاب الذى نشر – فى العام 2004، إلى إعتبار أن تلك المحاولة، لتشكيل مجتمع متعدد الاعراق – قد فشلت فشلاً ذريعاً؛ فقد مزقت الأحياء الضخمة للأقليات العرقية المعزولة، والثقافات الفرعية، الدولة – إلى أجزاء؛ كما لا يمكن التصدى لخطر الاستقطاب، إلا بان 'يتحول المسلمين – بصورة فعلية، إلى هولنديين'.

بالنظر إلى القدر الهائل الذى كتب، عن قانون الحكومة الفرنسية – المتعلق بتطبيق مبدأ العلمانية فى المدارس؛ المدارس الاعدادية والمدارس الثانوية. قد يبدو جلياً، أن الدافع – وراء إثارة الجدل، حول الهُوية القومية فى فرنسا، يتمثل فى تزايد عدد الفتيات المسلمات اللآئي يرتدين الحجاب؛ إلا أنه وفقاً للإحصائيات المقدمة من وزارة التعليم والاستخبارات العامة فى العام 2003. فقد أشارت التقارير إلى 1200 مناسبة – فقط – هى التى ارتدت فيها الفتيات الحجاب فى المدرسة. وبالأحرى، فالدافع إلى إثارة الجدل حول 'الهُوية القومية'؛ هو – عندما أُنهيت المباراة، التى جمعت – لأُول مرة – بين الجزائر وفرنسا – منذ حرب الاستقلال – قبل المدة المحددة. إثر ركض عدد هائل – من شباب العرب – الفرنسيُ المولد – على أرض الملعب – عقب مشاهدتهم لخسارة الجزائر، وصاروا يرددون 'بن لادن! بن لادن!'هزت تلك الحادثة، مشاعر الفرنسيين، وأُعتبرت دليلاً على الأُصولية الإسلامية – الأمر، الذى أدى إلى توجيه تحذيرات هستيرية؛ بشأن اندلاع انتفاضة، قد تجتاح قلب فرنسا، وظهور طابور خامس إسلامي، ومشكلة عنصرية – على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واستحالة دمج بعض المهاجرين فى المجتمع. شرع البرلمان والصحافة فى التشاور، فيما إذا كانت المشروعات السكنية

الفرنسية(التى ورد ذكرها)، والتى تشكل محور تركيز خطة فجييرات (للمحافظة على الأمن)؛ قد تحولت إلى نقاط إلتقاء شبكة جهادية عالمية ممتدة من الجزائر، ثم إلى الشيشان، وإلى افغانستان. تم تشكيل لجنتين: أهمها لجنة ستاسي{مجموعة أحزاب برلمانية مشتركة – يرأسها الوزير السابق (برنارد ستاسي)}؛ وقد تم تكليف كلاهما، لتقييم نظام الدولة العلمانية؛ وسرعان – ما ألقت لجنة ستاسي – ظلالاً من الشك – بخصوص الإحصاءات الرسمية – الخاصة، بالفتيات اللائي ارتدين الحجاب؛ بدعوى أن العدد كان أكثر من ذلك – بكثير. فأعدت تقريراً – مدعماً بإدعاءات، تزعم بتعرض أُولئك الفتيات للاستغلال – من قبل 'الناشطين السياسين والدينيين'، و 'التيارات السياسية الدينية المتطرفة'، و 'أقلية ناشطة' و 'جماعات منظمة، و 'جماعات سياسية دينية طائفية' – تشكل المحك – لصمود الجمهورية'؛ دون إبداء – أى دليل لإثبات الهوية الحقيقية لتلك المجموعات الغامضة.

زوال التعددية الثقافية

إن نظام الدولة الأمنية فى أُوروبا؛ يتطلب انتهاج سياسة ثقافية محددة، إتجاه الأقليات، تقوم على التجانس الثقافي والاستيعاب القسري؛ فهو نظام، يتجنب مفهوم التعددية ويسيطر عليه الخوف من التنوع؛ حيث أثبتت المستجدات، التى طرأت على السياسة العرقية – فى الفترة من العام 2001 إلى العام 2004، بأن الدولة الأمنية، تنذر بزوال التعددية الثقافية.

عقد الدمج

وبحلول – العام 2004، أُعيد صياغة المسودة – الخاصة بقوانين بالجنسية، بهدف، تقديم مشروع قانون جديد، لقواعد السلوك، يطبق – على المتقدمين بطلبات الحصول على الجنسية، والحق فى لم الشمل؛ وأُتخذت تدابير – محددة – لمعاقبة أُولئك، الذين لا يتقيدوا بالالتزام به؛ وإذا ما كانت اللغات المعنية، هى اللغات الغير أُوروبية؛ فإن من شأن هذا – أن يعيق التعددية اللُغوية. ويبدو، أن الجنسية المزدوجة – فى حد ذاتها – تشكل خطراً يهدد الوحدة الأُوروبية؛ رغم المساعى التى بُذلت، لتقييد حقوق الجيل الثاني والثالث من الشباب فى الحصول على الجنسية؛ فضلاً عن – إدراج القوانين المتعلقة بالحصول على الجنسية، ضمن التشريعات – الخاصة بمكافحة الإرهاب.

رغم أن – الكثير من تلك التعديلات ستناقش – بمزيد من التفصيل، فى سياق الفصل الثالث والرابع من هذا الكتاب، فمن الجدير بالذكر فى هذا الصدد، أنه بموجب التوجيهات الصادرة عن الأتحاد الأُوروبي – المعنية بالحق فى لم شمل الأسرة للعام 2003؛ أصبح من الممكن، إدخال الإصلاحات اللآحقة فى – الإجراءات

المتعلقة بلم شمل الاسرة – الأمر، الذى يسوغ للدول الأعضاء، إخضاع الاطفال، الذين تجاوزت اعمارهم الثانية عشر لاختبار الدمج – قبل إصدار الإذن لهم بالدخول والإقامة.

وفى غضـون تلك الفترة شـرعت العديد من بلدان شـمال وغرب أُوروبا – أيضـاً – فى العمل على مراجعة سياسة الدمج، باعتماد تدابير – جديدة – كثيراً ما يشار اليها فى المصطلح العام، بمفهوم 'عقد الدمج' – الذى أكد على ان مسؤولية تحقيق الدمج؛ تقع على عاتق المتقدمين للحصول على الجنسية، وأنه يتعين عليهم، تخطي تلك العقبات – القائمة – ليثبتوا أنهم قد تقبلوا القيم والأعراف الأُوروبية. وقد كان لكل دولة من تلك الدول، نهجها – الخاص فى ذلك؛ الا أن عقد الدمج قد ارتبط فى كل منها؛ بالجدل الدائر حول الهُوية القومية. وعليه، ففى اكتوبر من العام 2003 – ونقلاً عن – وزير الشـئون الإجتماعية الفرنسـي(فرانسـيس فيلون) – قوله: إن عقد الدمج – أمر ضـرورى'لمواجهة خطر التفكيك إلى مجتمعات متباينة – ثقافياً – والذى من شـأنه – أن يهدد الهُوية القومية لفرنسا'. إلا أن الهولنديون، قد قاموا باعداد صيغة بعيدة المدي لعقد الدمج، والتى يقع – جميع – المهاجرين الوافدين – حديثاً – ضـمن نطاقها – وأُولئك الذين أقاموا فى هولندا – على مدى عقود، وأطفال المهاجرين – المولودين فى هولندا، وحتى أُولئك الذين يحملون جوازات هولندية وإن كانوا من جذر الانتيل الهولندية وجزيرة أُوربا – باستثناء أُولئك الذين يحملون وثيقة تثبت بأنهم مندمجين – رسمياً – كما هو الحال – بالنسبة لمواطني الولايات المتحدة، وكندا، استراليا، ونيوزلندا، واليابان.

أما فى بلدان أُخرى – فللحصول على الحق فى الإقامة او الحق الجنسية، طُلب من المتقدمين بأنه عليهم من – الآن فصـاعداً – اجتياز اختبارات اللغة والتربية الوطنية الجديدة(او تلقى ارشـادات ودروس فى 'القيم')؛ كما كان على مقدمي طلب الحصول على الجنسية فى المملكة المتحدة؛ أداء يمين الولاء للملكة(مع أننا – فعلياً رعاياها ولسـنا – مواطنيها). لم تكن الصـلة فيما بين إجادة اللغة وسـياسـة الدمج عنصـرية – فى جوهرها – بطبيعة الحال؛ بل المبدأ الألزامي لتلك الاختبارات، والنهج السلبي الذى أُدير به الجدل؛ كما لو أن المهاجرين – غير حريصين على تعلم اللغات الأُوروبية – كل هذا قد أفسح المجال لإذكاء نار العداوة إزاء الغرباء. وهذا يؤكد على موقف سـياسـي واضـح؛ وهو أن الأشـخاص غير الناطقين باللغات الأُوروبية، وينتمون إلى خلفيات ثقافية متباينة؛ يشكلون خطراً يهدد التجانس القومي. وفى ظل وضع يسوده الخوف والعدائية والشك؛ فسرعان ما يتحول ذلك التجانس إلى – غطاءاً أمنياً لغرب أُوروبا. بالمقارنة مع سـويسـرا ، فقد حددت – عالمة الانثروبولوجيا – المتخصصة فى شئون الهجرة –(ستيفاني غاس)– عاملاً آخر، وهو اعتقادها بأن امتحان اللغة التحرري، الذى فرضته السلطات فى مدينة استيرمندن، على من يتقدمون بطلبات للحصول على الجنسية؛ هو – فى الحقيقة –

شكل من أشكال الرقابة على الهجرة؛ وإن تلك المجتمعات، قد اضافت – مزيد – من الشروط، فى محأُولة منها لتقليل – أعداد المهاجر. وصـرحت غاس قائلة: 'فهى – لا تبدو – بالنسـبة لى رؤية للدمج – أكثر من أنها معياراً للاختيار'؛ كما تشتمل هذه السياسات على جانب – ذا طابع عقابي. فسوف يكون لزاماً على الأشخاص، الذين رسبوا فى الاختبارات أن يغادروا البلاد فى (النمسا)؛ او أن يدفعوا غرامة فى كلً من(هولندا والنمسا)؛ ان يتم تقليص استحقاقاتهم فى الضمان الاجتماعي فى (هولندا)؛ أن يحرموا من حقوق الإقامة او يتم يتقييدها فى (فرنسا). اما فى النرويج(وهى ليست عضواً من اعضاء الأتحاد الأُوروبي)، فقد أُرتكبت جريمة جديدة فى حق الدولة، حيث حُكم على رجل أفريقي الأصل – نرويجي الجنسية – بالسجن لمدة ثلاث سنوات؛ لانه رفض خروج – زوجته الجزائرية المولد – دون إذنه – ودون ارتداء الحجاب – وكان يوسع زوجته واطفالهما – ضرباً؛ وقد أُدين، 'بأنه قد منع زوجته بالقوة من الدمج المجتمع'. تلك العقوبة الصارمة بالسجن – تفترض ضمناً إن السلطات فى النرويج، تعتبر أن 'الحيلولة دون الدمج' جريمة – أكثر عدوانية من إلحاق الأذى الجسدي – الفعلي بالنساء والأطفال؛ وهذا رد فعل – مبالغ فيه – بالنسبة لحملة ضد العنف المنزلي.

لم يمضى وقت طويل – حتى إتسع نطاق مفهوم 'عقد الدمج'؛ ليشمل أُولئك، الذين لديهم الحق فى الحصول على الجنسية او على الحق فى اللجؤ؛ وعندئذ – بات من الممكن رصد أى هجوم على حيازة الجنسية المزدوجة – على نطاق أُوروبا – فى تلك الفترة. فلم يعد من الممكن التساهل مع حيازة الجنسية المزدوجة، فى أى دولة من الدول الأمنية؛ لانها تعنى ضمناً الولاء لمكان – آخر. وعلى ما يبدو – فحتى التحدث بلغتك الأم، قد يوحى بالخيانة المستترة وغياب الحس الوطني؛ وذلك – حينما أمر وزير الهجرة والدمج(عضو قائمة بم فورتيون) – (هيلبراند ناويجن) – أئمة المساجد الهولندية، بأن يلقوا مواعظهم الدينية، باللغة الهولندية؛ وكذلك طالبهم بأقناع – المسلمين بالتقيد بالقيم والعادات – الخاصة بالمجتمع الهولندي. كما شدد نائب البرلمان الهولندي – عن الحزب الديمقراطي المسيحي(ميريام ستيرك)، على أن الاحتفاظ بجوازين للسفر من شأنه – أن يحول دون دمج المهاجرين' – مؤكداً – 'أنك شخص غريب ولست هولندياً – أصيلاً، لانك تحمل جواز سفر – آخر، ايضاً'.

ضوابط جديدة لتنظيم المساجد

شرعت الدول الأُوروبية؛ فى تأسيس هياكل قانونية وإدارية، لتجميع معلومات مفصلة – خاصة بالمسلمين – ليس لكونهم إرهابيين، بل لمجرد إنتماءهم الديني. ان النظر الى الجاليات المسلمة باعتبارها مجتمعاً منعزلاً – يمثل – مرحلة متقدمة فى إتجاه العنصرية ضد الأجانب؛ أهى بمثابة – الخطوة الأُولى، أيضاً – نحو تجريم

عقيدة – باكملها؟ وكما سبقت الأشارة – فبحلول العام 2004 – كان نظام التنميط الديني – قائماً بالفعل فى ألمانيا. إلا أن البرلمان الهولندي، قد قدم نموذج – مثبط آخر – للعنصرية الإدارية ضد الأجانب. عندما بادر – عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر – مباشرة – إلى إجراء دراسة مسحية، حول معتقدات وأنشطة سكانه المسلمين – البالغ عددهم 800,000 نسمة؛ وسعى البرلمان – من خلال هذا إلى جانب امور أُخرى، لتحديد عدد المسلمين، الذين يمكن أن يصنفوا – بوصفهم أُصوليين وفق مبررات قانونية.

كما صدرت مجموعة قواعد عرفية – فى سائر أنحاء أُوروبا، لتنظيم الأنشطة، التى تقوم بها المساجد، والتى قضت، بتقييد دخول رجال الدين الأجانب إلى أُوروبا؛ ووجوب خضوع المسموح لهم بالدخول للتدريب مع التركيز على القيم الأُوروبية؛ والتعجيل بترحيل رجال الدين الأجانب، الذين يشكلون خطراً يهدد السلامة العامة، والقانون والنظام العام، والصحة العامة، الآداب العامة او – سائر الحقوق المكفولة. حيث امتثل القيميين على شئون المساجد فى المملكة المتحدة، لضوابط – أكثر صرامة، بفضل القوانين – الخاصة بالأعمال الخيرية؛ كما اضطر أُولئك القيميين إلى إخضاع المسجد للممارسات العشوائية للأجهزة الأمنية – فى جمعها للمعلومات الاستخباراتية. تذمرت المنظمات الإسلامية فى المملكة المتحدة؛ فى أُغسطس من العام 2003 – من تردد الأجهزة الأمنية على 100 مسجد وجمعية إسلامية، والتى جرى – خلالها استجواب الأئمة حول موقفهم – إزاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان؛ وسبق أن صرح وزير الداخلية الايطالي – (جوزيبي بيزانو)– للصحافة فى يونيو من نفس العام: بأن تلك المساجد ستخضع للمراقبة الدقيقة – منذ ذلك الحين – لصالح 'رهانات الحرب المقدسة وعملاء المصالح الخارجية؛ كما أُقترح إخضاع مسألة البناء والتمويل لأى مسجد جديد، لاستفتاء محلي؛ لأن المسجد 'يرمز لإحدى الحضارات، التى هى على النقيض، تماماً، للثقافة الغربية'؛ وقد أًعلن – وزير الداخلية الدنماركي – بإسلوب يخلو من المبالغة – بان إجتماعات صلاة يوم الجمعة؛ ستخضع للمراقبة، لضمان أن الأئمة لن يدافعوا عن القيم والمواقف المعادية للديمقراطية.

ظلت المنظمات الإسلامية تناشد الحكومات – دون جدوى – بأن لا تغالى – فى تقدير نفوذ 'الإسلام السياسي' على الجالية المسلمة، او تشويه سمعة – جميع زعماء الدين المسلمين – بسبب القلة منهم، الذين يتخذون مواقف معادية للديمقراطية؛ حيث يعتقدون أن رجال الدين، الذين يلقون عظة الكراهية الخبيثة، يشكلون خطراً يهدد الجالية المسلمة – بنفس القدر الذى يشكل به كلٌ؛ من الحزب الوطني البريطاني والنازيون الجدد وذوى الرؤوس الحليقة – تهديداً على الطبقة العاملة من ذوى البشرة البيضاء. وكان على الحكومات معالجة المشاكل الحقيقية، التى يثيرها رجال الدين، الذين يعارضون سيادة القانون، من خلال الحوار مع الجالية

المسلمة؛ إلا انها اختارت المواجهة الايدويولوجية المتطرفة – بدلا عن ذلك – باستخدام تصريحات الصحافة الشعبية، التى تنطوى على التهديد – فى كثير من الأحيان. مما جعل شروط الجدل المتعلق بقضية الأمن – أكثر ضبابية من كونها ضرورة لإتخاذ إجراء ضد 'الأئمة الفاسدين'؛ إلى مزيد من الإتهامات – المعممة – ضد أماكن العبادة الإسلامية – 'حالة التشدد المتعلقة بالمساجد والتشدد على دواعى وجودها'. ومضت إلى أبعد من ذلك – فى استخدام ذلك الجدل حول قضية الأمن، لتوحى بأن الإسلام، فى حاجة إلى التخلص من 'المؤثرات الدخيلة'؛ وقد صرح عن هذا – حينها، وبكل وضوح – وزراء داخلية كل من فرنسا قائلاً :('نريد تخليص الدين الإسلامي الموجود فى فرنسا من 'المؤثرات الدخيلة') وإيطاليا قائلاً:('نتصور 'الدين الإسلامي الخاص بإيطاليا' بأنه ذلك الذى يندمج فى واقع بلادنا، ويلتزم بقوانينها، ويُعبر عنها باللغة الايطالية') .

وعلى هذا النحو – فقد مهدت السياسات الحكومية، وحملات الدعاية، والأحكام المسبقة – السبيل إلى تطوير نزعة الأهلانية الأُوروبية المستحدثة(وهى سياسة تقوم على حماية مصالح أهل البلاد الأصليين وتقديمها على مصالح المهاجرين، واحياء الثقافة الوطنية وتعزيزها). بات – من الواضح بأن تلك التصريحات الخاصة بالسياسين؛ كانت سببا فى شن حملات شعبوية – محلية كبيرة، يتزعمها اليمين المتطرف، مناهضة لبناء مساجد جديدة(والتى هى بالنتيجة مراكز إرهاب)؛ وفى الواقع – فقد اصبح تصميم المساجد – فى حد ذاته – موضع تساؤل؛ حيث طالبت سلطات محلية – عديدة، بأنه يجب أن يكون تصميم تلك المساجد – على طراز معماري – يخلو من المظاهر الإسلامية، وأن يكون تصميمها – على درجة – أقل فخامةً، ومندمجا فى الفن المعماري الأُوروبي – إلى الحد البعيد – فعلى سبيل المثال – فقد قُدر عدد المساجد، وأماكن إلتقاء المسلمين، فى فرنسا، – فى العام 2004 بـــ حوالى 1500 – باستثناء – عدد قليل – من القباب والمآذن، ونظراً – لرفض السلطات المحلية إصدار تراخيص للبناء – بدعوى – ان تلك التفاصيل المحددة، متباينة دون ضرورة إلى ذلك، بل تعتبر تحريضية. طالبت حملة – لآحقة – نظمها مجلس روتردام – وحزب ليفنغ روتردام – فى هولندا، الجالية المغربية؛ بتحديث المخطط المعماري – الخاص بمسجدها الجديد، لتجسيد 'مفهوم الدمج'؛ حيث أُعتبر المخطط المعماري – الأصلى – للمسجد، ذا طابع مغرق فى الطراز العربي؛ او كما عبر عمدة روتردام – بلباقة – حين قال: 'إن انتشار المعتقد يعبر عنه – فى بعض الأحيان – من خلال الكتمان – أكثر من الانتشار الصريح'.

قوانين الزى التى فرضتها الدولة

شكلت التدابير، التى أُتخذت لحظر الحجاب – فى جميع أنحاء أُوروبا الجانب الحاسم، للتدابير الاستيعابية المستوحاة من مكافحة الإرهاب. فالقانون الفرنسي، الذى يحظر ارتداء الرموز الدينية – 'المتجاوزة لماهو معتاد'

– فى جميع المدارس الحكومية – دخل حيز التنفيذ فى سبتمبر من العام 2004 – والذى شمل، حظر القلنسوة اليهودية، والصليب المسيحي، وعمامة السيخ – أيضاً. كما أقرت ولايتان ألمانيتان؛ حظر ارتداء الحجاب – على المعلمات المسلمات، اعتباراً –من ابريل من العام 2004؛ كما ان هناك عدد من الولايات الأُخري بصدد الإقرار على تشريعات – مماثلة. وياتى هذا على إثر – حكم أصدرته المحكمة الدستورية الألمانية؛ فى القضية، التى رفعتها إدارة بادن فورتمبيرغ ضد – (فريشتا لودين)، والتى أُعتبر ارتداؤها للحجاب – 'دليلاً على تمسكها بتقاليد مجتمعها – الأصلي' وبالتإلى تعبيراً على 'عدم وجود دمج ثقافي'. وفى حين قضت المحكمة الدستورية، بأن ارتداء الحجاب لا ينتهك الحياد الديني للدولة، فقد إرتأت ان لكل ولاية من تلك الولايات، الحرية فى سن القوانين، التى تحظر الرموز الدينية فى قاعة الدرس حظراً – صريحاً. وقد تعرض المسلمين – مجدداً – للوصم والإهانة – فى إطار ذلك الجدل القائم – والذى أصبح – اشد ضراوة – كما هو موضح فى الفصل الثالث، عندما، تزعمته الحركات النسوية فى الغرب، لا سيما البرلمانية، التى زعمت، بأن مصدر إلهامهن، مستمد من نضال النساء المسلمات فى العام العربي ضد قوانين الزى التى فرضتها الدولة؛ إلا أن حقيقة إجبار بعض الدول للنساء على ارتداء الحجاب، لا يبرر لدول أُخرى اجبارهن على خلعه؛ فعلى الدولة العلمانية – ان تكفل – لجميع – مواطنيها مجموعة من الخيارات – على حد سواء، على الا تتعارض تلك الخيارات مع مجموعة الخيارات المتاحة لمواطن – آخر. ولما كان من واجب الحكومات الأُوروبية – بطبيعة الحال، الدفاع عن حقوق الفتيات او النساء اللآئي، أُجبرن على ارتداء الحجاب رغماً عنهن؛ فعليها أن لا تستغل سلطة الدولة لفرض أى قانون – خاص بالزى – سواء كان ذلك وفقاً لمحددات دينية او ثقافية. وقد خلصت هيومن رايتس ووتش، إلى أن الاعتراف بهذا، لايقوض مبدأ علمانية الدولة – باى شكل من الأشكال – بل على العكس تماما– فهو يدل على احترام التنوع الديني، وهو موقف يتسق – اتساقاً تاماً مع الإبقاء على الفصل التام للمؤسسات العامة عن أى خطاب ديني – محدد.

ينذر **جنون الارتياب**(نزعة عند الافراد والجماعات تجعلهم شديدي الشك والارتياب فى الآخرين)، بشأن ارتداء الحجاب؛ بأن يتخذ – أبعاداً – لنسخة حديثة لهستيريا اضطهاد **ومطاردة الساحرات*** وذلك على إثر – إجازة القانون الفرنسي، فإلى اين سيفضى كل هذا؟ فقد أعلنت فرنسا، بأنها تنوى اعتماد 'ميثاق علماني' – خاص بالمرافق العامة يشمل؛ دور البلدية. حيث – صرح – الرئيس شيراك قائلاً: بانه يريد تعديل القانون – بحيث يمكن للقطاع الخاص حظر الحجاب والرموز الدينية – الأُخرى، إضافة إلى إجراءات أُخرى مقترحة لوقف علاج المرضي، الذين يرفضون تلقى العلاج – على يد أطباء او ممرضين من الجنس – الآخر؛ كما ستحظر

الجلسات – الخاصة بالنساء فى حمامات البلدية. وقد – صرح – وزير التربية(لوك فيري)، بأنه، عازماً على ضمان عدم إمكانية استخدام رموز دينية – جديدة 'للتحايل' على الحظر– حينما خاطب نواب البرلمان قائلاً : 'فبمجرد أن يتحول اى شئ إلى رمز ديني سيقع تحت طائلة القانون'. 'وعندما تتحول اللحية إلى رمز ديني – ستقع تحت طائلة القانون'. وفى نفس السياق – فقد طالب الوزير المسئول عن الدمج (فيلون) – بضرورة مراجعة قانون الجنسية الفرنسية – بحيث يكون ارتداء الحجاب – من الأسباب المنطقية لمجلس الدولة، لرفض أى طلب للحصول على الجنسية.

كما لم يكن جنون الارتياب حول الحجاب مقصوراً على فرنسا – فقط – بل، تعداها إلى كلٌ من بلجيكا، السويد والنرويج. التى احتدم الجدل فيها حول الحجاب. ففى قانون ولاية بادن فورتمبيرغ الجديد – الذى يُحرم على المعلمات ارتداءه، وردت فقرة فى قانون التعليم الاقليمي، تنص على أن لا يدل سلوك المعلم هو او هى على أنه ضد الكرامة الانسانية، والمساواة ، وحقوق الانسان. فحسبما اوضح وزير التربية؛ فإن الحجاب لا يرمز إلى الديانة – فحسب، بل هو – أيضاً – رمزاً للعزلة الثقافية – الذاتية، وجزءً من تاريخ اضطهاد النساء؛ ولكن – بما أن هذا لاينطبق على القيم الدينية، والتربوية، والثقافية الغربية، فلن يسرى القانون على الصليب والقلنسوة اليهودية.

وقد تبنى البرلمان الهولندى بدوره، اقتراحاً من شأنه السماح للدولة، بحرمان الوالدين المهاجرين من الحق فى اختيار المدرسة لتعليم طفلهم؛ ففى نهاية المطاف فقد يعبر اختيارهم، عن الضغط، الذى يمارسه إمام المسجد المحلي؛ وذلك الاقتراح يحتم ضرورة تعيين مدرس خصوصي، لمساعدة أسر المهاجرين التي تعاني من 'مشكلة' تَخلف ابناءها عن الدراسة؛ وبناء على ذلك، فالمدرس الخصوصي هو الذى سيختار المدرسة.

إن فرنسا، تفتخر بقيم التنوير، التى سادت فى – جميع أنحاء أُوروبا؛ إلا أن حظرها غير المبرر لارتداء الحجاب، يمثل تهديداً مباشراً للتقاليد الأُوروبية لحقوق الانسان، وانتهاكاً للمعاهدة الأُوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وللإعلان العالمي لحقوق الانسان؛ حيث إن كلاهما يحمى حرية التعبير الديني – على حد سواء. لذا، فإن الأعتراض على تشكيل نظام عدالة الظل الجنائي – الخاص 'بالغرباء الأعداء' – متجاوزاً لسلطة القانون المتبع، وبالأعتراض – أيضاً – على نظام الاستيعاب الإجباري – الخاص 'بالمواطنين الأعداء'؛ ندافع عن أهم المبادئ على الإطلاق، وهو: مبدأ شمولية حقوق الإنسان، الغير قابلة للتجزئة، بسبب عرق، او جنسية، او إنتماء ديني.

الفصل الثالث

الإسلاموفوميا والإجراءات الإتهامية

الأُصولية المستنيرة؟ الهجرة، نظرية المساواة بين الجنسيين(النسوية)، واليمين المتطرف.

شكلت أحزاب اليمين الانتخابية المتطرفة – المعادية للهجرة – والتى تتبنى **الإسلاموفوبيا***، سمة من سمات المشهد السياسي الأُوروبي – منذ أمد بعيد. فلم تعد الآراء والسياسات، التى تروج لها تلك الأحزاب على الهامش السياسي، بل على العكس تماماً؛ فهى تنسجم تماماً مع الأجندة الأمنية للإتحاد الأُوروبي، وتمتزج مع سياسات الحكومات المحافظة والحكومات الليبرالية – على نطاق الدول الأعضاء فيه. كما تداخلت أجندة الأمن القومي للدول، مع برامج الرقابة على الهجرة – الخاصة بالحركات، التى تتبنى سياسات معادية للأجانب. وقد أفضت تدابير الدمج، التى فرضتها الدولة؛ الى ترسيخ إسلاموفوبيا اليمين المتطرف. وعليه، فقد شكلت الإسلاموفوبيا وكراهية للأجانب – فى الوقت الراهن، ركيزة أساسية للحرب على الإرهاب، فى أُوروبا.

بل، إن النفوذ الذى تتمتع به الأحزاب، التى تتبنى الإسلاموفوبيا والكراهية للأجانب، سواء كشركاء صغار فى الحكومات الائتلافية، او باعتبار، أنها حازت على التصويت الشعبي؛ يعتبر مسألة غير مسبوقة – فى واقع الأمر. كما ويعكس اعادة التنظيم الأساسية للقوي، التى جاءت كنتيجة مباشرة، للحرب على الإرهاب. فاليمين – الذى أعاد ترتيب صفوفه – لتضم تشكيلة متنوعة من يمين ما بعد الفاشية إلى الليبراليين، بل وحتى الديمقراطيون الاشتراكيون– ودعواه العدائية 'للدمج' (بمعنى الاستيعاب) – وضرورة تحقيقه – من خلال 'القضاء على التعددية الثقافية'، قد استغل سلطة الدولة لتعزيز المخاوف، المتعلقة 'بالغرباء'، ووضع هياكل إدارية وقانونية، تنطوى على تمييز ضد المسلمين. أما الأمر– الأكثر – إثارة للقلق، فهو أن بعض الحركات النسوية والناشطيين المثليين – الذين يشكلون جزءاً من إجماع يميني – صريح، قد طالبوا بفرض ضوابط على الهجرة؛ تستهدف المهاجرين من العالم الإسلامي – على وجه التحديد. ويتمحور ذلك الإجراء، حول الاشتباه المعمم إتجاه المسلمين، الذين وصفوا بأنهم يتشبثون بثقافة، والتى من خلال معارضتها للمثلية الجنسية، والمساواة بين الجنسيين؛ تهدد القيم الأُوروبية الأساسية. علاوة على ذلك، يُنظر إلى السياسات الصارمة للثقافة الأُحادية؛ على أنها تشكل – ضرورة تصحيحية، لسياسات التعدد الثقافي، التى ينتهجها اليسار، والتى بدعوى التنوع الثقافى، تغض الطرف عن العادات الذكورية؛ مثل: تعدد الزوجات، واستئصال البظر، وزواج الأكراه، والقتل دفاعاً عن الشرف.

تحول الإسلاموفوبيا إلى سياسة

أجرت كل دولة، من دول الإتحاد الأُوروبي؛ اصـلاحات بخصـوص الحق فى الحصـول على الجنسـية، كما وأعادت النظر فى سـياسـات الدمج، واسـتحدثت قوانين للهجرة؛ لتقييد حقوق المواطنين الحاليين، والمقيمين – لفترات طويلة، فى الحق فى لم الشمل، وذلك منذ أحداث – الـ 11 من سبتمبر.

الحق فى الحصول على الجنسية: من كونه استحقاق إلى سلوك

كان من الممكن قياس دمج المتقدم، للحصول على الجنسية – فى السابق – من خلال اكتسابه /اكتسابها للغة الاساسية، او معرفته بالمجتمع المضيف، ومؤسساته السياسية والإجتماعية؛ إلا أن توجهاً جديداً، قد أخذ فى الظهور – فى ذلك الوقت؛ شـكَل مزيد من العقبات، التى وضـعت للحيلولة دون الحصـول على حق فى الجنسية.

- أُولا ً– تحديد معيار صارم جداً للغة، فى بعض البلدان؛ بحيث يستبعد الجميع، باستثناء ، الذين هم على مستوى عإلى من التعليم. ثانياً– يجب على مقدمي الطلب، أن يُخضعوا أنفسهم لاختبار الولاء – والذى إتسع نطاقه – فى إحدي الولايات الألمانية، ليشمل اختباراً للسلوك، وهو يستهدف المعتقدات – الخاصة؛ لا سيما قضايا السلوك الجنسي.

وبناءً عليه، فهناك تقارب فيما بين السياسات الحكومية، وبين المطالب، التى طرحتها الأحزاب التى تتبنى الإسلاموفوبيا – فعلى سبيال المثال – فقد كانت المرجعية الأساسية للتعديل – الخاص بالحق فى الحصول على الجنسية، فى الدنمارك؛ عبارة عن جدل، كان قد أُثير بشأن مسألة الدمج والهجرة (يتمحور حول المسلمين) وهو أمر مثير للسـخط؛ مما دفع مفوض المجلس الأُوروبي، لحقوق الإنسـان(ألفارو غيل – روبلز)، إلى وصـف الدنماركيين 'بالقوميين البدائيين'. ومن ناحية ثانية، فقد عوَل الائتلاف الحكومي فى الدنمارك، الذى تم تشـكيله من الحزب الليبرالي الدنماركي، وحزب المحافظين الشـعبي(الذى يعرف باسـم حزب المحافظين– أيضـاً)، على تأييد حزب الشـعب الدنماركي، الذى يتبنى مواقف، تنطوى صـراحة على الإسـلاموفوبيا؛ للبقاء فى السـلطة. وأضـحى حزب الشـعب الدنماركي – منذ قضـية الرسـوم الكرتونية – أكثر نفوذاً؛ عندما، صـعد – كثالث أكبر حزب برلماني – بحصـوله على 25 مقعداً فى البرلمان – فى الانتخابات العامة للعام 2007). وقد كان الاختبار – الذي اسـتحدثته – أُول حكومة ائتلافية – من الليبراليين والمحافظين(06–2001) – تحت ضـغط من حزب الشعب الدنماركي – لأجل الحصول على الجنسية؛ بالغ الصعوبة، إلى الحد – الذي عجز فيه، بعض

البرلمانيين، على الإجابة على – كآفة الأسـئلة المتعلقة بالتاريخ؛ كما أن المسـتوى المطلوب، للمهارة اللغوية، كان معادلاً، لذلك المطلوب فى التعليم العالي. فعلى جميع المتقدمين الجدد، للحصـول على الجنسـية، التوقيع على إعلان الولاء بالطاعة الذى ينص على: 'سـأعمل بهمة، على أن اندمج أنا وأُسـرتي، فى المجتمع الدنماركي'؛ وقد اشـترط موقع وزارة الدمج، على أُولئك الراغبين، فى أن يصـبحوا مواطنين – الآتى: العمل، دفع الضـريبة، تحذيرهم من ضـرب ابناءهم، إبداء الاحترام للحقوق المتسـاوية بين الجنسـين. ووفقاً لمفوضـية الأمم المتحدة لشئون اللآجئين، 'فإن الإسلوب الذى تمت به، صياغة إعلان الولاء؛ يشكل استباق للإحداث، وهو بأن الإجانب لن يحترموا بعض القيم الأساسية، فى أى مجتمع ديمقراطي؛ كما إنهم سيرتكبوا، ذلك النوع من الجرائم، الواردة فى الإعلان'. إن استنكار، مثل هذه الانتقادات، والتحذيرات الموجهة، من قبل المجلس الأُوروبي؛ من أن تلك الإصـلاحات، التى استحدثتها الحكومة، فى قوانين الهجرة والدمج؛ هى المسؤولة، عن المناخ العدائي إتجاه الاقليات؛ حين دافعت وزيرة شئون اللآجئين والهجرة والمهاجرين – آنذاك – (ريكي هفيلشـوج)، عن قسم الولاء، بحجة أنها قد سئمت من الإصلاحات السياسية، ومن الدبلوماسية الهادئة، التى يتم انتهاجها إزاء المهاجرين؛ كما اقترح زعيم حزب الشـعب الدنماركي(بيا كجر سـجارد)، على أن لا يقتصـر الأمر، على إجادة المهاجرين، للغة الدنماركية فحسـب، بل على ضـرورة التحقق من مدى احترامهم للمجتمع، وللقيم الدنماركية – أيضـاً. بالاضـافة إلى ذلك، فقد تقدم حزب الشعب الدنماركي، بمشروع قانون، يجعل من السهل على إختصـاصـي الإجتماع، بأن يعهدوا بابناء المهاجرين – 'الذين يرفض آباءهم، السـماح لهم بالدمج، فى المجتمع الدنماركي' إلى دور رعاية؛ وذلك 'لأن تنشـئتهم ليكونوا عدوانيين إتجاه المجتمع الدنماركي، لا تخدم المصـالح المثلي للابناء'. لذا، فلابد أن يتدخل النظام، لانتشـــال هؤلاء الاطفال؛ بحيث يمكن تنشـــئتهم 'وفقاً للقيم الديمقراطية'. وكما هو الحال فى الدنمارك؛ فقد تغير المشهد السياسي فى هولندا – البلد، الذى يفخر بقيمه الليبرالية – تغيراً جذرياً – تحت سيطرة الحركات، التى تنتهج مواقف الإسـلاموفوميا. فزعيم – حزب الشـعب للحرية والديمقراطية المعارض– آنذاك– (فريتس بولكشتاين) الذى كان ليبرالياً، هو أُول من أدخل مسألة معادة الإسلام، فى السياسات الوطنية؛ حيث – أكد – (بولكشـتاين) – فى خطاب له – فى العام 1991، بأن الإسـلام يشـكل خطراً على الديمقراطية الليبرالية، وأنه عائق يحول دون دمج المهاجرين. كما قام – عالم الاجتماع، الذى تحول إلى شـخصـية إعلامية – بيم فورتاين – فى أواخر التسـعينات، بإقحام الإسـلاموفوبيا الفجة فى السـياسـة الهولندية؛ حين إحتج (فورتاين) – مؤلف كتاب 'ضـد أسـلمة ثقافتنا'، الذى كان مثلي الجنس – بأنه لا يمكن – بأى حال من الأحوال – وصـفه بأنه عنصري، لأنه مارس الجنس مع رجال مغاربة. وقد حقق، حزب قائمة بيم فورتاين، تقدم انتخابي مذهل، فى أُول تجربة برلمانية له؛ وذلك عقب حادثة اغتيال فورتاين – على يد أحد ناشطي حقوق الحيوان؛ حيث حاز على

17,5 فى المائة من الاصـــوات فى الانتخابات العامة – للعام 2002؛ وقد أدى مقتل فورتوين ثم حادثة اغتيال المخرج الســينمائي – ثيو فان جوخ(مخرج ومنتج مثير للجدل)، الذى اغتيل – على يد متعصــب مسـلم – فى نوفمبر من العام 2004، إلى اســـتقطاب المزيد من النقاش، مع الليبراليين والمحـافظيين حول الدمج، الذين يعتمدون بصورة مطلقة على الإسلاموفوبيا للبقاء فى السلطة.

فعليه، ليس من المسـتغرب أن يُنظر إلى 'عقد الدمج' الذى أُسـتحدث فى هولندا، على أنه الأكثر صـرامة وتطلباً فى أُوروبا. ففى العام 2006، أصـــبحت هولندا، أُول دولة أُوروبية، تنادى بوجوب الشـــروع فى عملية الدمج – أثناء وجود المهاجرين، فى دولهم الأصـلية؛ حيث اسـتحدثت قانون دمج الخارج، واختباره للدمج المدني السابق للوصول؛ وذلك لإثبات قابلية الاستيعاب – والذى استهدف – فى المقام الأُول، المتقدمين للحصول على لم شـــمل الأســـر، والأزواج المحتملين – معظمهم من المغاربة والأتراك؛ (ويســـتثنى من ذلك المهاجرين، الذين يحملون شـهادات، تثبت رسـمياً، بأنهم قد اندمجوا – شـانهم فى ذلك شـأن المهاجرين، من الدول الأعضـاء فى الأتحاد الأُوروبي؛ وسـويسـرا والولايات المتحدة وكندا وأسـتراليا ونيوزيلندا واليابان). ويحتوى مقرر الاختبار(الذى يتعين الجلوس له فى الســـفارة او القنصـــلية، الهولندية فى البلد، التى يقيم فيها مقدمي الطلبات): على قرص رقمي(دي في دي) – يحمل عنوان 'إلى هولندا' – والذى يصـــور الحياة الهولندية؛ حيث يعرض رجال مثليين يتبادلون القبل فى مرج، ونساء عاريات الصدر على شاطئ. يُنكر المسئولون الهولنديون، أن المبدأ، الذى استند اليه اختبار الدمج، هو إيقاف تدفق المهاجريين، من البلاد الإســـلامية؛ بدعوى أن مقصـــدهم – بأنه ليس على جميع مقدمي الطلبات، سوى النظر فيما إذا كانوا سيندمجوا فى مجتمع ليست فيه قيود(مما قد يؤدي – لا محالة – إلى اقصاء الكاثوليك والأورثوزوكس الهولنديين – تلقائياً).

إن تضـمين الإســلاموفوبيا، والكراهية للأجانب، في إطار القانون(بموجب قوانين – على غرار قانون الدمج، في الخارج)، قد أصـبح عبئاً ثقيلاً على الإدارات المتعاقبة؛ حيث يتحمل الحزب الليبرالي، وحزب الشـعب للحرية والديمقراطية ، ووزيرة الهجرة والدمج – السابقة –(ريتا فيردونك) وموقفها المتشدد؛ الجزء الأكبر من المسئولية فى ذلك. رغم رفض البرلمان، لبعض مقترحات فيردونك، التى تعتبر عدوانية بشكل صريح، مثل، خطتها لاستحداث شارات للدمج – بالمقارنة مع نجمة داؤود، التى فرضـها النازيين على اليهود؛ فقد مضت بخطى حثيثة، لإصدار قانون عام، للسلوك – خاص بالعامة، يشدد على الهُوية الهولندية؛ واستند هذا، على ميثاق خاص بالسلوك – ذا سبع نقاط،؛ استحدثته السلطة المحلية، في روتردام، وشمل مطالب، بضرورة أن يقتصر التحدث في الطرقات، والتحدث داخل المنزل؛ بالنسبة لأسر المهاجرين على اللغة الهولندية – فقط.

فخطة الدمج، التى أعادت – فيردونك – صياغتها؛ قد ألزمت المقيمين، الذين لم يتجاوزوا سن الخامسة والستين – والذين تقل سنوات الدراسة، التى تلقوها فى هولندا عن الثماني سنوات؛ بأن يتلقوا دورة تدريبية، عن كيفية الدمج، في المجتمع الهولندي. وقد لفتت اللجنة المعنية، بتحقيق المساواة – النظر إلى أن هذا القانون، قد أضفي – طابعاً مؤسسياً للتمييز، على أساس الأصل العرقي؛ إذ أن هذا الالتزام، لم يُفرض إلا على المواطنين الهولنديين المجنسيين(وليس على المواطنين بالميلاد) – وعلى نحو مماثل – فقد برهنت (منظمة هيومن رايتس ووتش)، كيف كان قانون الدمج في الخارج –وفقاً لاستثناءاته – التى شملت بعض الجنسيات – ذا طابع تمييزي، منذ الوهلة الأُولى.

لم يظهر حزب شعبوي، يتبنى كراهية الأجانب، في ألمانيا؛ على مستوى ذلك الموجود في كل من الدنمارك وهولندا؛ ومن جهة أُخرى، فلم يسبق لألمانيا، الاعتراف رسمياً، بالتنوع الثقافي، واعتباره سمة إيجابية للمجتمع. ورغم أن الديمقراطين المسيحين والأتحاد الاجتماعي المسيحي في بعض الولايات الألمانية – ذات الطابع المحافظ المتشدد، والأغلبية الكاثوليكية، قد نجحوا فى تهميش اليمين المتطرف، وذلك – من خلال التعبير عن ما يجول فى خاطرهم – إزاء المخاوف الشائعة حول الهجرة. إلا أن وزير داخلية بافاريا غونتر بيكشتاين(التابع لحزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي) – كان واحدا من أبرز أنصار الدمج الإجباري؛ حيث طالب بفرض عقوبات(مثل سحب الأعانة الإجتماعية) عن أى شخص رفض تلقى دورة تدريبية فى الدمج؛ أما بادن فورتمبيرغ – فهى الولاية، التى مضت إلى– أبعد مدى – في محأُولتها لتقييم وإقصاء المواقف، التى يفترض أنها تشكل خطراً على المجتمع المضيف(كما انها أُول ولاية ألمانية تحظر على موظفي الدولة ارتداء الحجاب). ففى تلك الولاية؛ يتعرض المتقدمين، بطلبات الحصول على الجنسية، من – نحو – 57 دولة إسلامية؛ إلى استجواب مطول، يتضمن أسئلة: تتعلق بالمعتقدات، والمواقف إزاء الحرية الدينية، والمساواة بين الجنسين، والاختلاط، وحرية التعبير، ومفهوم الشرف وزيجات الاكراه. وحسبما ذكر أحد الأتراك – لصحيفة فرانكفورتر روندشاو – الألمانية – فى مقابلة أُجريت معه: 'حين قدمنا إلى ألمانيا، قاموا بفحص أسناننا لتقرير حالتنا الصحية؛ وهاهم يختبرون مشاعرنا، ومن بين الأسئلة المطروحة ما يلي:'هل تعتقد أن المرأة يجب أن تطيع زوجها، وأنه يستطيع ضربها إذا كانت زوجة ناشز'؛ إلا أنه وبحلول العام 2007، وبعد ممارسة ضغوط متضافرة؛ فقد تم التراجع عن تلك الأسئلة المتعلقة بالشذوذ الجنسي، مثل، 'تخيل أن يأتى ابنك البالغ إلى المنزل، ويقول إنه مثلي الجنس، ويخطط للعيش مع رجل آخر؛ كيف سيكون رد فعلك إزاء ذلك؟'.

وقد برر المســـؤولين، فى ولايـة بـادن فورتمبيرغ – إجراءهم لتلك الاختبـارات – ذات الطـابع التطفلي؛ مستشـهدين فى ذلك، بدراسـة، تدل على أن معتقدات المسلمين، بشأن قضايا، من قبيل زواج الاكراه وجرائم القتل دفاعاً عن الشــرف؛ تتعارض مع القانون الدســتوري. وذكر متحدث رســمي: 'بأنه يمكن، لذلك النظام الجديد، لإجراء الاستجواب؛ التحقق مما إذا كان هناك شك، في أن الشخص الراغب أن يكون، مواطناً ألمانيا، فى أنه لا يؤيد مبادئنا وقيمنا الأسـاسـية'. وقد حذر – ممثل منظمة الأمن والتعاون – المعنى بمكافحة التعصـب والتمييز ضــد المســلمين – في أُوروبا –(الســفير عمر اورهون)، من أن طرح أســئلة من هذا القبيل، على معتنقي دين معين؛ لا تخرج عن كونها امتهاناً لكرامتهم، وانتهاكاً لحقوق الانسان – وتنم عن طابع تمييزي.

وقد أثار رئيس بلدية مدينة هايدلبرغ – التابع للحزب الديمقراطي الاجتماعي – المزيد من الاحتجاجات؛ حين أعلن أن المسئولين، بالمدينة لن يقوموا – بإجراء ذلك الاستبيان؛ لأن هذا من شأنه – أن يلقي ظلالاً من الشك، على ولاء المسـلمين للدسـتور الألماني؛ مما يعد خرقاً لمبدأ المسـاواة، المنصـوص عليه فى الدسـتور؛ وتتعارض جميعها مع وثيقة الدُستور الألماني – الذي يكفل الحقوق الاساسية: في الحياة، الكرامة الإنسانية، حرية التعبير وحرية التدين؛ إلا أنه لا يُسمح لأي مقاطعة باستثناء نفسها، وأُعتبر رفض عمدة البلدية 'غير مقبول'.

<u>لم شمل الأُسرة</u>

يحق للمهاجر، الذى أُعيد تأهيله ومن ثم دمجه، فى المجتمع المضيف؛ التمتع بالحق فى لم شمل الاسرة، بموجب قانون الهجرة؛ إلا أنه تم تقويض هذا الحق – فى جميع أنحاء أُوروبا؛ بفعل التدابير، التى تمنح موظفي الدولة، مزيد من السلطة التقديرية، لرفض طلبات لم شمل الأُسرة، استناداً إلى أن عقود الزواج، لم تتم بناء على الاختيار؛ بل هي نتيجة لممارسات ثقافية – مثل، زواج الاكراه او الزواج المدبر. استحدث التوجيه الصـادر عن المجلس الأُوروبي، المتعلق بلم شـمل الأُسـرة، نظاماً – أشـد صـرامة، بشـأن لم شـمل الأسـرة،؛ وذلك بإخضـاع الأطفال، الذين تجاوزت أعمارهم 12 عاما لشرط الدمج.

وتعد الدنمارك – واحدة من بين الدول الأُوروبية – الأكثر صـرامة، فى إتخاذها لتلك التدابير؛ حيث أَسـقط قانون الأجانب الدنماركي، الحق القانوني، المتعلق بلم شـمل الأُسـرة؛ بحجة الحرص على تأمين 'أفضـل أسـاس ممكن اتباعه لتحقيق الدمج'؛ وقد تقرر – منذ ذلك الحين – تقييم المتقدمين كلا على حدة، للتحقق من جملة أُمور أُخرى منها: ما إذا كان عقود الزواج قد تمت بمحض الاختيار؛ وإن أي تشــكيك من قبل الجهات التنفيذية – في هذا الصــدد – يكفى لتبرير رفض طلب لم الشـمل. وتم التأكيد – مجدداً – على أن الزواج خارج البلد،

يشـــكل حاجزاً يحول دون الدمج؛ وذلك – من خلال، خطة العمل المتعلقة 'بزيجات الاكراه، وشـــبه الاكراه، والزيجات المدبرة' – للعام 2003 والتى جاء فيها: أن الزيجات المدبرة، تحول دون تحقيق الدمج؛ لأسـباب – ليس أقلها، أن تلك الزيجات قد عُقدت عبر الحدود الدولية – كما جرت العادة؛ مما أفضى إلى زيادة الهجرة. وقد أشـار المعهد الدانمركي – الخاص بحقوق الإنسـان، إلى أن تلك الأحكام الجديدة، بإسـقاطها للحق فى لم شـمل الأسرة، من نظام قائم على أساس الحقوق؛ يتيح سلطة تقديرية واسعة – مما يمكن المسئولين الحكوميين، من التصـرف بحرية؛ بذريعة اشـتباههم – تجاه المسـلمين. وقد برر وزير الهجرة والدمج – الدانماركي – آنذاك – (بيرتل هادر)، أن تلك القوانين – الخاصـة بالحق فى لم شـمل الأُسرة؛ تعتبر ضـرورة لحماية القيم الإسكندنافية وحقوق الإنسـان. غير أن الدنمارك – ليسـت الدولة الوحيدة – فى هذا؛ فقد فُرضـت فى فرنسـا، قيود على الحق فى لم شمل الأُسرة، والحقوق الزوجية – عقب أعمال الشـغب – في الضـواحي، في أكتوبر ونوفمبر – من العام 2005؛ حيث أعرب – وزير الداخلية (نيكولا سـاركوزي) – فى خطابه – فى أُول ايام السـنة الجديدة، عن قلقه على 'المرأة المهاجرة، العالقة في بيتها، التى لا تتحدث اللغة الفرنســية؛ لأن زوجها لا يســمح لها بالمغادرة، ولا يتيح لها إمكانية التواصـل مع مجموعات محو الأمية، أو أن تتلقى دروس اللغة الفرنسـية – بصـورة منتظمة'. وحسـب قوله: إن هذا الشـريك غير المكافئ، 'لا يحق له التمتع بالحق فى الإقامة' – وعلى نحو مماثل – فقد فرضـت المملكة المتحدة، قيود على حقوق لم شمل الأُسرة، والحقوق الزوجية – عقب أعمال العنف – في المدن الشمالية في كلٌ من أُولدام وبورنلي وليدز. حيث برهن – وزير الداخلية – آنذاك – (ديفيد بلانكيت)، بأن أعمال الشـغب تلك، قد تسـبب فيها شـباب – من المهاجرين الذكور – من جنوب آسـيا، الذين تمسـكوا بمفاهيم رجعية، وارتكبواِ ممارسات قمعية(مثل زواج الاكراه) ضد النساء.

إن الفكرة الكامنة – وراء مثل، هذه 'الإصـلاحات'؛ إن المسـلمين – فى حد ذاتهم – يشـكلون خطراً، يهدد المسـاواة بين الجنسـين، ومعايير حقوق الانسـان، التى تنسـجم – انسـجاماً تاما – مع مشـروع اليمين المتطرف؛ وذلك لوضـع حد لجميع الهجرات – الرئيسية الوافدة، من البلدان الإسـلامية. لننظر بعين الاعتبار إلى المخاوف، التى تسـاور – وزيرة الهجرة والدمج الهولندية السـابقة(ريتا فيرندوك)، حين صـرحت: بأنه من الضـرروى – فرض ضـوابط صـارمة للهجرة، تسـتهدف البلدان غير الأعضـاء، فى الإتحاد الأُوروبي(لا سـيما تركيا والمغرب)؛ وذلك 'لوقف تدفق الشـــابات، اللائى لا يحق لهن، النزول إلى الشـــارع، ولا تتاح لهن – ذات الفرص، التى تتمتع بها النساء الهولنديات'؛ وأضـافت الوزيرة قائلة: 'نحن الهولنديات، ناضـلنا لتحقيق المساواة فى الحقوق'؛ 'فلن أسمح وســابذل قصــاري جهدي، للحيلولة دون العودة إلى الوراء، إلى العهد الذى كانت فيه النســاء – أقل شــأناً من

الرجال'. فإذا كان ذلك التشريع، يمارس التمييز ضد المسلمين، وينتقص من حقوقهم – بحكم طبيعته؛ إذاً فليكن ذلك – أولاً – فقد قيل لنا – عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر: بأن الضرورة تتطلب استصدار قوانين حديثة لمكافحة الإرهاب؛ وأنه إذا لزم الأمر، فسنضطر إلى التنازل عن بعض حقوقنا المدنية، باسم الحفاظ على الأمن؛ وهاهم يقولون لنا: إنه علينا التنازل، عن العديد من المبادئ، التى تكفل المساواة، وعدم التمييز؛ المنصوص عليه، فى المعاهدة الأُوروبية، لحقوق الانسان(بما فيها الحق بالتمتع بحياة خاصة) باسم المساواة. يوحى هذا المنطق الغريب، بأن أفضل وسيلة، للتصدى للتمييز، الذى يمكن ممارسته ضد النساء(على ما يبدو، إن معدل مواليد المسلمين، والنفوذ المتزايد للمسلمين فى المجتمع؛ قد تسبب فى ذلك)؛ تتمثل فى: استحداث قوانين، تكرس للتمييز ضد الاقليات الإثنية(أى – المسلمين). إلا أنه – عندما، يتعلق الأمر – بقضايا اعتداء فردية، لرجال مسلمين، على نساء مسلمات،(فى شكل زيجات الاكراه وعنف منزلي)؛ فإن الحل بالنسبة للدولة، لا يتمثل فى توفير حماية أفضل للنساء، وإتاحة فرص متساوية للعدالة، فى البلد المضيف؛ بل فى حرمانهن من حقوق الإقامة، والسكن، باستخدام ضوابط – أكثر صرامة للهجرة.

الأُصولية الثقافية وفلسفة التنوير

لطالما أكدت المدأُولات البرلمانية، والمناقشات، التى جرت – من خلال وسائل الإعلام، التى تناُولت تلك الإصلاحات؛ على مسألة 'الثقافة الدخيلة' للمسلمين، وبأن القيم الإسلامية والقيم الأُوروبية متناقضة؛ بل إن المسلمين – حتى أُولئك، الذين يعيشون فى القارة الأُوروبية، يتمسكون بثقافتهم، ويرفضون 'الدمج'؛ وبناءً على ذلك، فهناك ما يبرر التمييز، الذى يتعرض له المسلمين.

إذاً، فقد حل التبرير الثقافي محل التبرير العنصري؛ حيث بات ينظر إلى تلك المشاكل، التى تعترض المواطنين المسلمين، فى أُوروبا – والخاصة – بالبطالة، والتمييز، والفقر – من منظور ثقافي. ويتفق هذا التوجه، فى تناُول الثقافة باعتبارها، أداة تحليل – جوهرية – لاستيعاب التطورات، التى شهدها المجتمع الأُوروبي؛ مع ما رصده – الباحث الفرنسي – من أصل عربي – أُولفر روي – من أن الأنماط الثقافية والدينية، أصبحت تستغل استغلالاً – واسع النطاق – عند إثارة الجدل الشعبي؛ وذلك لفهم القضايا السياسية والمجتمعية. وحسبما اوضح روي: فالثقافة الإسلامية إلى جانب ذلك، ليست متجانسة مقارنة بالثقافة المسيحية؛ حيث تتعدد الثقافات الإسلامية بقدر ما تتعدد الدول الإسلامية؛ ويتسآل روي 'كيف'، 'يمكننا البدء فى إقصاء، وتصنيف الممارسات المعقدة، والمتعددة المستويات – لأكثر من مليار مسلم؛ يعيشون فى ظل ظروف إجتماعية، وثقافية، وجغرافية مختلفة جداً'؟ كيف يمكننا، أن نحدد موقفاً معيناً، ووصفه بأنه – "موقف للمسلم" او – "موقف إسلامي"؟'.

ففى أوائل تسعينات القرن الماضى، حذرت – عالمة الإجتماع(فيرنا ستولك)' من أن الأحزاب اليمينية والسياسيين، بمواقفهم المعادية للمهاجرين؛ قد تبنوا مجموعة من الأفكار والأطر مفاهيمية الخاصة بـ'للأُصولية الثقافية'. واستخدموا 'خطاب الإقصاء السياسي – وصفوا فيه مهاجري العالم الثالث'، 'باعتبار، أنهم يشكلون خطراً على الوحدة القومية، للبلدان "المضيفة"؛ ويرجع ذلك، لكونهم مختلفين من الناحية الثقافية' – وهكذا، فقد تحول الخطاب المعادى للمهاجرين، من حماية لأحد الأعراق إلى حماية إحدى الثقافات – ذات الجذور التاريخية القومية المتجانسة. كما تم – مؤخراً – تعزيز أفكار الأُصولية الثقافية، بالرجوع إلى فلسفة التنوير، باعتبارها – أساس لثقافة أُوروبا الغربية؛ الأمر الذى يحتم الدفاع عنها. لذا، فعلى المهاجرين – القادمين – من دول خلاف الدول الغربية، التحرر من 'ثقافتهم الرجعية'، والدمج فى القيم العلمانية الحديثة، لفلسفة التنوير. فإذا ما أعتبر الأُصوليين المسيحيين والإسلاميين، الأنجيل والقرآن، نصوصاً مقدسة، لا مجال للتأويل، او للتعديل فيها؛ فإن فلسفة التنوير، تعتبر منهج له – نفس القدر – من القداسة والكمال بالنسبة للأُصوليين الثقافيين. إلا أنه، وكما ذكر سيفاناندان(احد كبار المفكرين السياسيين في المملكة المتحدة) – إن فلسفة التنوير، مازالت فى حاجة إلى توسيع نطاق الحرية، والإخاء، والمساواة، لسكان العالم، من ذوى الأصول – غير البيضاء؛ لأنه من الواضح أن مشروع التنوير، الذى يستثنى "زنوج" العالم – هو مشروع جاهل.

ما كان يمكن للأفكار القائمة على أُصولية فلسفة التنوير، أن تتمكن من فرض هيمنتها – فى ذلك الوقت – لولا الحرب على الإرهاب، وغزو افغانستان، والعراق، وإعطاء الأُولوية لأُطروحة صمويل هيتنغتون 'صدام الحضارات' فى الخطاب السياسي والأعلامي. ففى اعتقاد هيتنغتون، إن ذلك الصراع الحضاري، الذى لم يحدث بين الأمم فحسب، بل داخل تلك الدول الغربية، التى أخفقت فى السيطرة على الهجرة و \ او الحفاظ على التماسك والتجانس الحضاري؛ قد أصبح يشكل المبدأ، الذى يستند عليه الجدل الدائر حول قضايا المواطنة. وفى غضون أيام – من هجمات الحادي عشر من سبتمبر – فى نيويورك وواشنطون، كان الفاعلون الرئيسيين، فى أحزاب اليمين، يعملون على الترويج لأفكار هيتنغتون؛ وذلك بتشكيل ثنائية، فيما بين قيم فلسفة التنوير الأُوربية الغربية – (القائمة على التقاليد اليهودية والمسيحية)، والقيم 'الأُخرى' (بمعنى آخر الإسلام). على سبيل المثال – فقد صرح رئيس وزراء إيطاليا – آنذاك – (سيلفيو بروسكوني): علينا أن نكون 'مدركين لتفوق حضاراتنا'؛ كما حذر – (بيم فورتوين) – من أن الإسلام يشكل 'ثقافة رجعية'؛ وأعلن – زعيم الحزب الشعبوي(بيا كيارسغارد)– امام البرلمان بأن الحادى عشر من سبتمبر، لم تكن البداية لصدام الحضارات، كأنه 'صداماً يدل على أن هنالك حضارتين' بينما ليست هناك 'سوى حضار واحدة، تلك هى حضارتنا'. إذاً فقد تم رفض الفكرة

القائلة : بأنه يمكن لمجموعة متنوعة، من المؤثرات، أن تشـكل حضـارات؛ حيث باتت تعتبر الأديان المختلفة، وكأنها كيانات لا تتغير، وأنه لايمكنها أن تتقاسم قيم مشتركة، وعالمية – بأى حال من الأحوال. وأن الحضارة – ليست مستمدة من الإنسانية المشتركة؛ وفى حال أن شكل الإسلام المتطرف تهديداً – على نطاق واسع، فلابد من تشديد المراقبة الصارمة على الجاليات المسلمة – داخل البلدان الغربية. وقد عقبت – (كريستيان ثولسين دال) – التابعة لحزب الشعب الدنماركي– قائلة: 'يشكل الإسلام الخطر الأعظم، الذى يهدد السلام العالمي – منذ انهيار الشيوعية؛ فى مقارنة له مع طائر الوقواق في العش(المُتطفِّل الذى يستوطن ويعشعش فى مكان آخر دون أن يُعطيه الآخر إذْنًا بذلك)، 'إنه يلتهمنا{ من الداخل } ويزعزع{مجتمعاتنا}'.

فى ظل تلك الأوضاع، التى يسود فيها التعصب، وعلى خلفية تدابير مكافحة الإرهاب، التى استهدفت الجالية المسلمة؛ أثير ذلك الجدل الدائر، بشأن المواطنة، والإنتماء الوطني – فى مختلف أنحاء أُوروبا؛ وكان الدافع الرئيسي لهذا التوجه، هو أن هناك ضرورة، لوضع مجموعة من القواعد، والقيم الثقافية الثابتة؛ لتحديد الأسس، التى تُمكن الأجانب من الإنخراط فى المجتمع الوطني، والأقاليم التابعة له او الإستبعاد منه. لذا فقد يواجه المقيمين فى أُوروبا – منذ امد بعيد – بل وأُولئك، الذين أصبحوا مواطنين بالتجنس – الذين أُجروا اختبارات الولاء واجتازوا فحوصات الدمج خطر التهديد بالترحيل – فى الوقت الراهن. فبموجب قوانين الهجرة الجديدة؛ خَولت الحكومات لنفسها مزيد من السلطات التقديرية، تمكنها من ترحيل المقيمين – لفترات طويلة، او سحب جنسية المواطنين المتجنسيين ، الذين تصدر عنهم 'سلوكيات غير مقبولة'، فى (المملكة المتحدة)؛ او يشكلون خطراً يهدد النظام العام فى (ألمانيا)؛ او تبنوا قيماً معادية للغرب ومعادية لفلسفة التنوير فى(فرنسا). وفى حقيقة الأمر – إن ما يؤطر لمجمل الجدل الدائر، حول قضية المواطن؛ هو ما – أكدته – عالمة الانثروبولوجيا(ماريان جولستاد)، وهو استمرار الإشارة إلى 'غياب الانتماء'، بحكم بعض السمات 'المتأصلة'، مثل: الأصل، التراث الثقافي المشترك، وما إلى ذلك. فمقدميَ الطلبات من ذوى الأصول غير الغربية، مطالبون بأن 'يتحولوا إلى أُوروبيين' – فى ذات الوقت – الذى يفترض فيه ضمنياً، بأن هذا الأمر لايمكن تحقيقه – فعلياً – بأى حال من الأحوال.

اتباع منهج الأحادية الثقافية للأمة

أتبع الأُصـــوليون الثقافيون، منهج الثقافة الأحادية للأمة؛ حيث ذهبت (ســـتولكي) إلى القول: بأن خطابهم **الثقافويّ*** (الذى يدعم النظرية الثقافية للشـــخصـــية) 'يجســـد الثقافة، .... باعتبارها، مجموعة من قيم، وتقاليد متماسكة، ومحدودة، ومتمركزة وذات جذور تاريخية، تنتقل عبر الاجيال'. ووفقاً (لجوليستاد) فإن الجدل الدائر، حول القيم، يفترض – إفتراضـاً خاطئاً؛ بأن هناك مجموعة أُحادية من القيم المتجانسـة، مع الدولة، كتعبير عن الهُوية الجماعية المرتبطة بها؛ ويُنظر إلى الهجرة ..... 'على أنها، تشكل خطر سياسـي، يهدد الهُوية والوحدة القومية؛ لحسـاب التنوع الثقافي للمهاجرين. .... كما تُصـور الدولة القومية، على أنها، محرك لشـعور مشـترك بالانتماء، والولاء على أساس اللغة والتقاليد الثقافية، والمعتقدات المشـتركة'. وبتعبير آخر، فالأُصـولية **الثقافوية** ترسخ لمسألة الجنسية والمواطنة، فى التراث الثقافي الموروث .

وقد أتاحت تدابير الدمج، التى إتبعتها الحكومات الأُوروبية – عقب أحداث الحادى عشـــر من ســـبتمبر، المجال لازدهار المفاهيم الثقافوية للقومية؛ وتم تجريد الثقافات القومية، من تناقضـاتها ومن الجانب الأسـوأ فيها، ومن قيمتها المكتسبة؛ وذلك فى سبيل – توجيه مسار سياسة العلاقات العرقية – نحو الثقافة الأُحادية والتجانس الثقافي، وبعيداً عن التعددية الثقافية. وتبعاً لهذا الشـعار الجديد، فإن الموروث المشـترك لفلسـفة التنوير، الذى شـكل الثقافات القومية الأُوروبية؛ من شـأنه أن يضـمن أن الأُوروبيين – هم – فى الأسـاس، أصـحاب رؤية مستقبلية، ومتحررين، ويتمتعون بنزعة طبيعية للديمقراطية والعدالة الإجتماعية. نحن نتاج فلسفة التنوير، نعيش فى مجتمع أخلاقي، متخيل خالى من الفاشية، والحكم الاستبدادي؛ وإذا ما أُتى ذكر العنصرية، لا لشئ – سوى للإشـارة إلى عدم وجودها؛ فإن وجد أى خلل فى ذلك، فهو لم يكن ناجماً عن فسـاد داخل أوطاننا الأُوروبية، بل نتاجاً للعدل المفرط فيها؛ وتكمن نقطة ضـعفنا فى التسـامح – المبالغ فيه – حيال الأشـخاص، الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة؛ فلابد أن نحمى ثقافتنا مهما كلف الأمر، وألا ستتأثر – تأثيراً سلبياً، بتلك الثقافات الدخيلة. (إلا أنه وحســبما أشــار(ســيفاناندانفان): فالثقافة تظل حية، وتزدهر – بفضــل – التغيير، التى تحدثه، العناصــر المتباينة، المضـافة اليها – وبفضـل – التداخل المستمر بين الثقافات. أما الثقافات المجردة، مثل: ثقافة النازيين فسـتندثر. عندما، يشـن اليمين المتطرف – والسـياسـيون بمواقفهم المعادية للهجرة، هجوماً على مسـألة التعددية الثقافية؛ فهم فى الحقيقة يهاجمون قضـية التنوع، والتباين؛ فالسـياسـيون من أمثال: عضـو البرلمان النمسـاوي (بيتر ويستن ثاليز)؛ يمثلون جزءً من تراث ثقافي – ليست له أى علاقة بقيم فلسفة التنوير؛ ولكن له كل العلاقة مع اليمين المتطرف. ولذا، فعندما – أُعلن – عقب الهجمات، التى وقعت فى واشنطون ونيويورك؛ بأن المجتمع

المتعدد ثقافياً، قد اختفى فى غمرة – احداث الحادى من ســـبتمبر للعام 2001؛ فقد اســـتغل التعددية الثقافية باعتبارها، رمزاً للهجوم على المجتمعات المتنوعة ثقافياً، والتى هى موضـع كراهية – شـديدة – بالنسـبة لسـاسـة اليمين المتطرف – وعلى نحو مماثل – فقد سعى الساسة، الذين ينتمون للأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية، إلى تضـخيم شـأن التعددية الثقافية، إلى ماهو أشـبه بالضـرر الجسـيم، الذى يهدد الثقافة الوطنية. كما أثنى (روبيرتو كالديرولي) – التابع لحزب رابطة الشـــمال، على رئيس الوزارء الإيطالي – (ســـيلفيو برســـكوني)؛ بخصـوص التصـريح الذى أدلى به – عبر محطة الإذاعة، التى تديرها الحكومة، وكان ذلك فى شـهر مارس – من العام 2006؛ حيث قال 'بأننا لن نقبل أن تتحول إيطاليا، إلى بلد متعدد الأعراق، ومتعدد الثقافات؛ إننا نشـعر بالإعتزاز حيال تقاليدنا'. وعلى حد قول:(كالديرولي) الذى أُقيل من منصـبه – كوزير للإصـلاح – على خلفية – تمزيق قميصـه – أثناء بث تلفزيوني – مباشـر – كاشـفاً عن قميص قصـير الأكمام، مطبوع عليه – إحدى الرســـومات الكرتونية الدنماركية، المســـيئة للنبى محمد– 'علينا الدفاع عن قيمنا، وهُويتنا، وتاريخنا، وتقاليدنا، ضد الهجرة '.

أما أسـبانيا – فمثلها في ذلك مثل إيطاليا – هى دولة ذات ماضـى فاشـسـتى ليس ببعيد. ففى خطابه أمام حشد – للديمقراطيين المسيحيين الدوليين – تحدث (خوسيه ماريا أثنار): عن التعددية الثقافية، ومن أنها تشكل خطراً – بالغاً – على أُوروبا؛ حين – صـرح قائلاً: 'إن التعددية الثقافية – على وجه التحديد– هى، التى تمزق المجتمع؛ فهى لا تعنى التعايش، وهى لا تعنى الدمج'. وهنا يتجلى بالتأكيد الخطأ الأسـاسـي(وربما المتعمد) – المتمثل فى الخلط بين التعددية الثقافية والنظرية الثقافوية من ناحية، وبين الاســتيعاب والدمج من ناحية أُخرى. إن التعددية الثقافية – ليســـت هى، التى تعمل على 'تمزيق المجتمع'، بل هى النظرية الثقافوية؛ فالتعددية الثقافية، تتوخى مجتمعًا – تعدديًا، يزخر بالعديد من الثقافات، التى تثري بعضـها بعضـاً، وتسـعى لتحقيق الوحدة في التنوع، (كما حدث فى كلٌ من الهند وبريطانيا فى اواخر السـتينات والسـبعينات)؛ فى حين تتصـور الثقافوية المجتمع باعتباره، تكتل من مقاطعات معزولة – داخل إقليم كبير، ينتمى سكانها إلى أعراق، قوميات، او ثقافات مختلفة، ومنفصـلة عن بعضـها، وتمتع بمساواة ليست حقيقية – فى واقع الأمر –(على غرار جنوب افريقيا إبان نظام الفصل العنصري). وكذلك الدمج فهو ليس نظيراً للاستيعاب، ولا يمكن أن يحل إحدهما محل الآخر.

وقد أعرب (روي جينكينز) عن وجهة نظره التقليدية – الخاصـة بالدمج – مصـرحاً: 'بأنه لا يمثل مرحلة تمهيدية للاســـتيعاب؛ وإنما يمثل مبدأً لتكافؤ الفرص، مقترناً بمفهوم التنوع الثقافي – فى ظل مناخ، يســـوده التسامح المتبادل'. وعليه، فإن استخدام مصطلح الدمج، للدلالة على مفهوم الاستيعاب، غير مناسب من الناحية

الفكرية – ومضـلل من الناحية الأخلاقية؛ كما هو الحال عند اسـتخدام مصـطلح التعددية الثقافية، للدلالة على الثقافوية. إلا أن ما يدعو، إلى اعتبار، أن طرح مثل تلك الفكرة ، هو أمر – محفوف بالمخاطر؛ هو مواصـلة الخلط فى إسـاءة اسـتخدام المصـطلحين، بهدف وضـع فرضـية زائفة، مفادها إن التجانس الثقافي، هو شـرط – لازماً – لإرساء مجتمع ديمقراطي.

إذا، فلا غرابة فى إقتران العنصـرية – جنباً إلى جنب مع التشـديد، على التعددية الثقافية، باعتبارها – إحدى أخطر التهديدات، التى تواجه، القارة الأُوروبية؛ حيث كان ينظر فى الماضـى، إلى الطراز البدائي لليهودي، على أنه عدواً للقارة الأُوروبية؛ أما فى – الوقت الحاضـر – فإنه – فى معظم الأحيان الطراز البدائي للمسلم. فالمسلمون – على حالهم، فى مختلف الفترات وعلى – نطاق جميع القارات، هم المجسد الوحيد لنظام السـلطة الذكورية؛ الجرثومة، التى يتناقلونها – عبر ثقافة متحجرة، إلى الأجيال المتعاقبة. وقد عبر – وزير الهجرة الأسـباني(إنريكي فرناندیز ميراندا) عن رفضـه للتعددية الثقافية – حين – صـرح قائلاً : 'وفقاً لثقافتنا الديمقراطية، لا يجوز لنا أن نقبل رجم المرأة الزانية، او قطع يد السـارق، او وجود نظام للطبقات، باعتباره – أساس للتنظيم الاجتماعي' حيث إدعى أن التعددية الثقافية تُقر بهذه الامور.

ظلت العادات 'الهمجية' – الخاصة بالمسلمين، بالنسبة لليمين المتطرف؛ تشكل – لفترة طويلة من الزمن – جانباً من الحجج، التى ساقها الأُصوليون الثقافيون، لتبرير ذلك الإقصاء. ففى الدنمارك؛ هاجم (بيا كيارسغارد) – مناصري التعددية الثقافية، لتجاهلهم – حقيقة مفادها، أن المهاجرين، الذين يفدون إلى الدنمارك؛ يستصحبون معهم ممارسـات تتمثل فى: 'عنجهية الرجل فى مواجهة المرأة'، والذبح الشـعائري"الأضـاحي"، وختان الإناث والأزياء – الخاصـة بهن، والتى تنطوى على اسـتعباد النسـاء؛ وترجع جميع هذه الممارسـات، إلى العصـور الوسـطي المظلمة'. ولقد أُسـتهزئ بهذه الأراء فى السـابق، إلا إنها تحظى بالإحترام – فى الوقت الراهن. ففى هولندا –على سبيل المثال، والتى – اكد – فيها (فورتيون) أن مواقف المسلمين، تتعارض مع الحقوق الفردية. أُشيد بـ (عضو البرلمان – عن حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية – حتى العام 2006)،(أيان هيرسى على) – (هولندية منحدرة من أصل صومالي طلبت اللجوء السياسي لهولندا، أعلنت ردتها عن الإسلام) – حينما – سخرت من الإسلام ووصفته، بأنه يمثل: 'ثقافة رجعية'، تعمل على إخضاع المرأة، وتضييق الخناق على الفنون؛ مشـيرة إلى ما يفيد فى هذا الصـدد، بأن النبي كان 'رجلاً منحرفاً'وفقاً للمعايير الغربية. ووفقاً لرؤية الحزب الديمقراطي المسيحي، فى ألمانيا، يتمثل الحل الوحيد – المحتمل – لهذا التردي الأخلاقي؛ فى استيعاب المهاجرين فى الثقافة الوطنية، او الثقافة – السائدة – كمعياراً للدمج.

يتعرض المناهضين للعنصرية – مثلهم مثل المهاجرين – لتشويه السمعة، لأنهم سمحوا للعادات البربرية، بالازدهار، ونظراً لإحتفاءهم بالتباين الثقافي. فقد لخص (فريتز بوشتاين)، موقف – الليبراليين الهولنديين – فى خطاب ألقاه – فى روتردام فى العام 2003، هاجم فيه ، الذين أغفلوا استنكار 'الامتهان المتعمد' للمرأة المسلمة فى الثقافة الإسلامية'؛ بغض الطرف عنها 'وإحالة المسألة إلى التعددية الثقافية'. علاوة على ذلك، فالتعددية الثقافية، تهدد بتقويض الأرث السياسي الهولندي – الخاص، بمبدأ المساواة، نظراً إلى أن أُولئك ، الذين يستنكرون الممارسات المشينة، فى الثقافات الأُخرى 'قد وصموا بالعنصرية'.

النسوية فى مقابل التعددية الثقافية

ارتبط ذلك الهجوم – الأكثر حدة، على قضية التعددية الثقافية – دائما بسيطرة احزاب اليمين(وهم فى العادة من الذكور وليس على سبيل الحصر)؛ الا أن مجموعة أُخرى، قد انحازت إليهم – خفية – باعتبارهم، المرشحين أصحاب الحظ الأوفر فى الفوز: وهن النساء، اللآئي فى – اغلب الاحيان – من المنتميات إلى الحركات النسوية المزعومة، وأصحاب المصالح الأيدولوجية. تعتبر البروفيسور – فى علم الاخلاق والعلوم السياسية – فى جامعة هارفارد – الراحلة (سوزان مولر أُوكين) – إحدي رآئدات الحركات النسوية، والمدافعات عن الثقافة الوطنية؛ فحين تسآلت أوكين – من خلال – صفحات مجلة بوسطن، فيما إذا كانت التعددية الثقافية، تتسبب فى مشاكل بالنسبة للنساء؟ كان صمويل ب. هيتنغتون، قد روج – فى نفس الوقت – لنظريته 'صدام الحضارات'. تتمحور الأُطروحة – الرئيسية – لـ(أُوكين) ، فى أن التعددية الثقافية، والتسليم بالاختلاف؛ يشكل تهديداً على الإنجازات – القليلة – التي حققتها الحركات النسوية الليبرالية، فى الغرب – على مدى عقود من الزمان. وقد وجهت (أُوكين) انتقادها للإرث الليبرالي، فى الغرب، لإعترافه بأهمية وجود التنوع الثقافي – فى حد ذاته – مقترحة الاستعاضة عنه، بنموذج استيعاب – خاص بدمج المهاجرين.

إلا أن الانتقادات، التى وجهتها (أُوكين) للتعددية الثقافية، قد ذهبت إلى أبعد، من تلك الانتقادات، التى كان قد وجهها التيار اليميني السائد؛ حيث شنت هجوماً – صريحاً – على التعددية الثقافية، باعتبارها – شكل من اشكال سياسة الدولة، التى ينتهجها الليبراليين – على نطاق واسع – والذين وجَهت اليهم، تهمة الدفاع عنها، لحماية حقوق جماعة محددة، او امتيازاتها؛ وإن وضع إطار مثل هذا – من شأنه أن يتيح المجال بالتسليم، بوجود معاملة قانونية – خاصة – على أساس الانتماء إلى مجموعات ثقافية؛ وقد استشهدت (أُوكين) فى ذلك، بتسامح المجتمع الفرنسي مع تعدد الزوجات، لدعم حجتها.

غير أن حجة (أُوكين)، التى تساوي بين التسامح مع تعدد الزوجات فى فرنسا، وبين التعددية الثقافية وحقوق المجموعة؛ تعتبر سوء فهم – صريح – لأى شخص، حتى من يملك أى معرفة عابرة، بالموروث الفرنسي – الخاص بالجمهورية غير القابلة للتجزئة، وعدائه المتأصل إزاء التعددية الثقافية. فالاستنتاج – الاكثر تماشياً مع المنطق، هو أن تساوى بين عدم إكتراث المجتمع الفرنسي بتعدد الزيجات، وبين عدم اكتراثه بالمهاجرين – فى حد ذاتهم – فهو عدم اكتراث لا تترسخ جذوره فى التعددية الثقافية؛ بل فى العنصرية – القائمة على سياسة اللامبالاة، التى تتجاهل معاناة الأقليات العرقية – بالكامل.

إن أُطروحة (أُوكين) فى حقيقة الأمر– هى أُطروحة متحيزة، تُعلى – من شأن التعددية الثقافية – كما هو الحال – فى المذهب الفلسفي؛ باكسابها مضامين ليست فيها، والقصد من ذلك، هو إثبات أن الأمتيازات – الخاصة، الممنوحة للمهاجرين؛ تهدد الحقوق الهشة للنساء فى الغرب. وتذهب (أُوكين) إلى القول: بأن النساء اللآئي ينتمين إلى مجتمع الأقلية، يجدن أنفسهن رهينة للثقافة - الخاصة بتلك الأقلية، التى 'تعزز نظام السلطة الذكورية؛ وهن يعشن – فى ظل ثقافة – خاصة، بالأغلبية – لا تعترف بالسلطة الذكورية .... فقد يكونون أفضل حالاً فيما لو اندثرت تلك الثقافة، التى نشأوا فيها'. (شكل من اشكال التدمير المنهجي للقيمة الثقافية على أساس معتقداتهم الإثنية، الدينية ، السياسية، الوضع الاجتماعي، أو غيرها من الخصائص، وذلك، بهدف مساعدة المنتسبين، لتلك الثقافة، على أن يستوعبوا داخل ثقافة، لا تعترف بالتمييز بين الجنسين)؛ او 'يستحسن تشجيعهم على أن يغيروا من أنفسهم، حتى يتسنى لهم تعزيز المساواة، بين الرجل والمرأة – إلى الحد، الذى يضمن على الأقل تأييد ذلك فى الثقافة – الخاصة بالأغلبية. لم يغفل الأشخاص ، الذين شملتهم دراستها التحليلية، ضعف الأسس، التى استندت عليها أُطروحة (أُوكين)، حيث سلطوا الضوء على قصور بحثها العلمي، بتبنيها لنهج الوصاية، وميلها إلى تنميط 'الآخر'؛ من خلال وجهة نظرها – الخاصة بنظام السلطة الذكورية بأنه نفوذ خاص بالمهاجرين؛ إضافة إلى النظر الى جميع النساء المهاجرات باعتبارهن ضحايا لثقافاتهن. كما وُجهت إلى (أُوكين) تهمة العنصرية، والدفاع عن الاستيعاب القسري، للأقليات العرقية، فى ثقافة واحدة مهيمنة. وعلى حد تعبير، عزيزة الهبري – الرئيسة والمؤسس – لمنظمة المحاميات المسلمات لحقوق الإنسان: 'إذا كانت النساء فى الغرب، يتنافسن باستماتة – فى الوقت الحإلى– من أجل السيطرة على حياة النساء المهاجرات، من خلال تبرير الإجراءات القسرية، التى تتخذها الدولة؛ فإن هؤلاء النساء، لم يتعلمن دروساً من التاريخ، سواء الاستعمار، ام الامبريالية، او الفاشية'.

على الرغم من هذه الانتقادات، فقد نجحت (أُوكين) في إضفاء الشرعية على الخطاب الأكاديمي، المتمثل فى التحريض، على صراع حقوق النساء، ضد حقوق المهاجرين (وكأنما معركة العدالة الإجتماعية، هى معركة قابلة للتجزئة)؛ وتمكين النسويات البيض فى الغرب، بإطلاق إدعاءات سطحية، حول عدم التوافق بين الثقافات غير الغربية والتقاليد الليبرالية الغربية. ومع مرور الوقت – تجسدت إدعاءات (أُوكين) الكاذبة، بشأن مسألة التعددية الثقافية فى ذخيرة التيار اليميني السائد، الذى إستغل أعضاؤه قضايا العنف المنزلي، فى مجتمعات المهاجرين، لتحقيق مآربهم الشخصية.

وبما أن الحرب على الإرهاب، قد أخذت فى إعادة تشكيل السياسة الإجتماعية الداخلية؛ فقد برزت اهمية تلك التوجهات. ففي أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر – والضجة، التى أثارتها حول طبيعة الإسلام، وتمخضت عن ذلك أجندة غربية، سلطت الضوء، على الجرائم، التى ترتكب ضد النساء؛ حيث بات يُنظر إلى القتل دفاعاً عن الشرف، على أنه رمزية لطبيعة الإسلام المثيرة للجدل، ولطبيعة معاملة الإسلام للنساء. وحسبما ذكرت – مديرة برنامج اقليم آسيا – فى منظمة العفو الدولية (بورنا سين): فقد أدى تزامن 'معرفة حقيقة جرائم الشرف فى الغرب، والمعارضة اللاحقة لتلك الجرائم؛ إلى حدوث انسجام بين التصور لمفهوم "دخيل" هو (الشرف)، ودين غريب وإرهابي هو (الإسلام) وبين شبح العنف ضد المرأة فى توليفة – مؤثرة سياسياً'. إلا أنه في الدول الاسكندنافية – التي من المفترض أنها ليبرالية ومحبة للحرية – خاصة الدنمارك والنرويج؛ فقد نجحت – إلى حد بعيد – فى إقحام الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب فى الحملة، التى شنتها على 'زواج الاكراه' (والتى – غالباً ما يتم الخلط بينه وبين الزيجات المدبرة). حيث انتهجت الدنمارك – كما سبق الاشارة إلى ذلك – سياسات صارمة، فيما يخص الحق فى لم شمل الاسرة؛ فى حين أن الحزب التقدمى فى النرويج(وهى دولة غير عضو فى الإتحاد الأُوروبي) – المعروف بكراهيته للاجانب، قد هدف – منذ فترة – إلى استقطاب الجدل، حول مسألة المهاجرين؛ مستغلاً فى ذلك القضايا – الخاصة بالنوع. فضلاً عن ذلك، فقد كان لمنظمة خدمة حقوق الانسان – 'منظمة نرويجية تأسست فى العام 2001، مؤسسة فكرية مستقلة – لدراسة القضايا والمشاكل المختصة بالمجتمعات المتعددة الأعراق'، تأثيرها فى هذه المسألة، حيث سعت إلى دفع ذلك الجدل فى النرويج – بعيداً نحو التيار اليميني.

فقد دعمت منظمة خدمة حقوق الانسان، حجتها لفرض ضوابط – أكثر صرامة على الهجرة؛ تحت غطاء القلق – حيال زواج الاكراه. وعلى ما يبدو، فقد أطلقت مديرة دائرة حقوق الانسان– هيجي ستورهاوج – من خلال كتابها – "تأشيرات بشرية"(وهو لقب أطلقته – على حالات زيجات الاكراه فى إشارة إلى أن الغرض منها هو

تأشيرة الدخول إلى الغرب) – أحكاماً عامة عن السمات الثقافية، داخل مجتمعات المهاجرين، استناداً على بحث سبق وأجرته على – 90 حالة من حالات– زواج الاكراه – والذى خلصت منه إلى أن العروس، قد تعرضت للاغتصاب – فى جميع حالات زواج الاكراه – باستثناء – ثلاث حالات. حيث أضفت ستورهاوغ – صفة الشرعية – على مطلبها، الذى يهدف إلى فرض ضوابط على الهجرة بناءً على الفرضية، التى لم تخضع للاختبار والقائلة: إن ذلك الزواج – ليس سوى ذريعة – لمزيد من الهجرة من تلك المجتمعات. إلا أن المناهج البحثية، التى إتبعتها ستورهاوغ، كانت – موضع انتقاد، باعتبار، أنها مناهج لا تتفق مع آداب المهنة؛ كما تقدم عدد من الأشخاص ممن أجرت مقابلات معهم، وصرحوا بأنهم ونتيجة للضغط الذى تعرضوا – من جانب ستورهاوغ؛ قد سردوا قصصهم – على نحو مبالغ فيه.

ولكن بغض النظر– عن مسألة المنهجية، التى إتبعتها؛ فإن مؤهلات ستورهاوغ، باعتبارها، مراقب مستقل ومحايد – مختص فى قضايا النوع والهجرة – فيها نظر. على اى حال؛ فقد أدعت ستورهاوغ فى كتابها "تأشيرات بشرية" بأن المهاجرين – الوافدين من بلدان غير البلدان الغربية(وتشير إلى المسلمين)؛ قد استوردوا 'هياكل وتقاليد وقيم السلطة الذكورية' إلى النرويج. يعيش هؤلاء المهاجرين الجدد، الذين لم يتمكنوا من التكيف مع القيم الأُوروبية، 'بمعزل عن المجتمع المدني'، 'فى شكل من أشكال العزلة المفروضة ذاتياً،..... والتى تفرضها، وتنفذها القوي المعادية للديمقراطية – فى اغلب الأحيان، التى 'تحول دون دمجهم؛ وذلك – من خلال تنظيم الزيجات، والضغط على الأُسر، لإحضار أقاربهم من الخارج – إلى الحد، الذى يتحول فيه الأطفال إلى "تأشيرات بشرية"'. في حين أنه لا ينبغي لأحد، أن يعارض 'الهجرة إلى النرويج – سواء من الدنمارك او السويد' –على سبيل المثال؛ إلا أن الفوراق الثقافية الشاسعة، القائمة بين الدولة الغربية والدول غير الغربية، تدل على أن الهجرة الوافدة من مناطق، مثل: الباكستان او الصومال'، ينبغى اعتبارها مشكلة يصعب التعامل معها – الى حد كبير؛ فالمجموعات السكانية، الوافدة من البلدان غير الغربية... ' تشكل التحدى الأخطر، الذى يواجه قضية الدمج فى النرويج. حيث يمثل الاختلاف الثقافي السبب الكامن وراء هذا التحدى'؛ وذلك لأن 'التاريخ المعاصر للهجرة إلى القارة الأُوروبية، قد حمل بين طياته استجلاب لممارسات غير مرغوب فيها، بحيث لايمكنها أن تنسجم مع القيم الديمقراطية – على الاطلاق'. فقد أيدت ستورهاوغ استحداث اختبار جديد للدمج، يستند على: دراسة أنماط زواج المهاجرين؛ وذلك للحيلولة – دون تزويج أطفال، او أحفاد المهاجرين، من أشخاص وافدين من مواطنهم الأصلية، فى 'نمط حديث من أنماط الإتجار بالبشر'.

قامت ستورهاوغ، بحشد رأى الحركة النسوية، بهدف تأييد منح الدولة صلاحيات إضافية، تمكنها من فرض الاستيعاب بالقوة؛ مما أضاف – مستوى آخر – من الاستبداد، لمجموعة الأفكار، التى يستغلها الأُصوليون الثقافيون – وهى شأنها فى ذلك شأنهم؛ حين صورت الدولة، وكأنها تخلو من العنصرية. فالنرويج بالنسبة لستورهاوغ، تعتبر فى موقف أفضل، مما يمكنها من التخلص، من التعددية الثقافية المزيفة؛ لأنها تختلف عن فرنسا أو بريطانيا، فهى لا تعاني من 'شعور حاد بالذنب التاريخي'، بسبب الأستعمار؛ وعبرت عن ذلك بقولها: إن الفرنسيين والبريطانيين قد تجاهلوا، 'المبادئ والقيم الديمقراطية – الرئيسية – انطلاقاً من شعور مضلل "بالتفاهم" والاحترام للثقافة'. وهى تجسد فى هذا السياق، المفهوم – السائد – عن النرويج، بوصفها دولة، تتمتع بسجل انساني ناصع – لا غبار عليه – 'وليس عليها، حساب\ فاتورة موروث عن الاستعمار، لتصفيته\ لتسديدها'؛ مما يفسر – أيضًا –عودتها إلى ما يصفه سيفاناندان بـ ' الأهلانية البدائية'(سياسة تقوم على حماية مصالح أهل البلاد الأصليين وتقديمها على مصالح المهاجرين، وإحياء الثقافة الوطنية وتعزيزها)، تلك، التى لم تتأثر – سلباً – ولم تكن رهناً لثقافات أُخرى، بما فى ذلك ثقافة الشعب السامي(السكان الاصليين للنرويج)، الذين لا يزالون يتعرضون لنزع ممتلكاتهم.

اما بالنسبة – للحركات النسوية البارزة – في بلدان أُوروبية أُخرى، والتى، شنت هجوماً على التنوع الثقافي؛ فقد استنسخت – ايضاً – الأفكار السائدة عن الهُوية القومية. ففي ألمانيا؛ تعتقد (أليس شوارزر) – الشخصية التلفزيونية الشهيرة – ومؤسسة المجلة النسائية " إيما" – أن التعددية الثقافية، تشكل تهديدًا، لاستقلال الفرد، والمساواة، والحرية – وتؤكد – إنها إيديولوجية – مضللة بطبيعتها؛ متهمةً أُولئك، الذين لا يتفقون معها، بأنهم يغضون الطرف، عن الاضطهاد الذى يمارسه المسلمين ضد لنساء، وأكدت – مجدداً – إدعاءات ستورهاوج ، القائلة: بأن الألمان مشحونين بكراهية الذات – نظراً لتاريخهم الذى يدفعهم، إلى 'حب كل ماهو دخيل، وأعينهم مغمضة – تماماً'. أما أُولئك المنتقدين، لأراء شوارزر، فقد أُعتبروا من الخائنين للقضية النسوية. حيث أُتهمت – المفوض الفيدرالي لسياسة الدمج (ماري لويس بيك)، التى اعترضت على مطلب، شوارزر – الخاص، بفرض حظر على ارتداء الحجاب؛ بدعمها المحموم، للأقلية من النساء المسلمات، اللآئي يرتدين الحجاب – علناً من دون تحفظ؛ وذلك حين 'غَدرت – بأغلبية – ترفض ارتداءه – عن سابق تصميم، بل هل تدرى مفوض الدمج، ماهو الضغط الأخلاقي، الذي يمكن أن تمارسه مدرسة، ترتدى الحجاب، على طالبة مدرسة مسلمة، وعلى أُسرتها؟ وعلى أى حال– فالإسلاميون يعتبرون المرأة غير محجبة عاهرة'.

إن المجتمع الذى يتبنى النهج الاستيعابي، والثقافة الأُحادية، فى حاجة إلى أشد مناصري الحركة النسوية فيه؛ وسيتم تجاهل الصراعات – التي تواجهها نساء الأقليات العرقية، اللآئي طالما، قمن بتنظيم حملة ضد العنف المنزلي؛ إذا ما لم يراعين النوع، باعتباره التناقض – الوحيد – وتقاعسن – أيضاً – عن شن حملة ضد العنصرية المجتمعية. تتطلع الحكومات إلى نساء الأقليات العرقية؛ مثلما تتطلع اليهم المحامية الألمانية – البارزة – ذات الأُصول التركية – وعضو الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني(سيران أَطيش)، والتى لا تنتقد الروايات السائدة، بل تتحقق من صحتها. وتذهب (أَطيش) إلى القول: ' فمن المؤكد – وليس على سبيل الحصر – أن "الاخفاق"، فى تحقيق المجتمع، المتعدد الثقافات – إلى حد كبير؛ هو الذى نحمله مسؤولية، وجود مجتمعات موازية، ومعزولة، وليست منفتحة'؛ حيث 'تنتشر زيجات الاكراه، والقتل بدافع الشرف، وانتهاكات حقوق الانسان'. لم تقر ألمانيا ما بعد الحرب – رسمياً وفى أى وقت مضى، بأنها بلد من بلدان المهجر؛ ناهيك عن إتباعها لسياسات التعدد الثقافي – بشكل معلن.

أما (هيرسي على) – الحاصلة على لقب "أفضل شخصية أُوروبية للعام 2006" وفقاً لمجلة (**A Reader's Digest**) – والحائزة على – عدداً لا حصر له، من الجوائز أُخرى – والتى برزت باعتبارها، أيقونة ثقافية لليمين الحديث – فى اواخر التسعينات، فتمثل أداة أُخرى للتكريس لقضية الأُصولية الثقافية. 'فالتحريض على الإسلاموفوبيا، لحساب عصبة من السياسيين – وكتاب الأعمدة الصحفية – من مؤيدي جناح اليمين'، هى المؤهلات الشخصية المميزة لشخصية على(قبل رحيلها عن هولندا فى العام 2007، بالنسبة – لعدد من المسلمين الهولنديين ولمناصري الحركات النسوية ولمناهضي العنصرية. فقد قامت (هيرسي على) بانتاج الفيلم الوثائقي الخضوع – والذى كانت – مدته حوالى 12 دقيقة، بالاشتراك مع المخرج الهولندي ثيو فان جوخ(الذى وصف مناصري الحركات النسوية – ذات مرة بأنهم 'أصحاب المهابل المتحجرة؛ كما وصف الإسلاميين بـ'الأوغاد'). فأحداث فيلم الخضوع – المستوحاة من حياة أربعة شخصيات خيالية – لنساء مسلمات –تعرضن للعنف – على يد الرجال؛ تم ربطها بأيات من القرآن، منقوشة، على بشرة الممثلات بأجسادهن المغرية، والشبه عارية، والتى تظهر عليها آثار التعذيب، بالسوط. ويتمثل المغزى من ذلك، فى أنه إذا ما تم القضاء على الإسلام والقرآن؛ فسيتم القضاء على العنف ضد المرأة – أيضاً! إن فيلم الخضوع – فى جوهره – ليس أكثر من فانتازيا استشراقية، جنسية – موغلة فى القدم؛ فهو دعوة للرجال البيض، لتحرير النساء المسلمات، من الرجال المسلمين. ويعتقد المؤرخ (غييرت ماك) بأنه أشد خطورة من ذلك. حيث أوضح أن الأساليب المستخدمة فى توصيف المسلمين بسمات – مماثلة لتلك، التى استخدمها – غوبلز في فيلمه الدعائي للنازية – السيئ السمعة

– " اليهودي الأبدي"(يدعم معاداة السامية ويصف اليهود بالشر والفساد). وليس ثمة شك فى أن الفيلم – يبدو – وكأنه يدين المسلمين – بسبب خطيئتهم الأصلية – من ضرب زوجاتهم وبناتهم – حتى إرتدادهم عن دينهم، مثل: هيرسي على؛ وما من سبيل لتحقيق الحرية الشخصية للمسلمين – بالنسبة لهيرسي على – سوى الطريق، الذى اتبعته وبالإكراه إذا لزم الأمر؛ وياتى هذا في إطار مناصرتها لأى دولة تفرض حظراً على الحجاب.

هل تمارس الحركة النسوية نزعة السلطة الأبوية؟

فعلى حد تعبير: عزيزة يحيي الهبري، فقد سعت الحركات النسوية – من خلال الجدل، الذى أُثير حول الحجاب، إلى تبرير التدابير القسرية للدولة، وتبرير السيطرة على حياة النساء المهاجرات. وعلى الرغم من الخطب الر، الرنانة التى تتحدث عن حقوق المرأة؛ يعتبر هذا الإجراء من – أكثر الإجراءات – المثيرة للخلاف، التى تستهدف النساء المسلمات، بمساندة نساء أُخريات، بهدف إجبار المسلمين، على الدمج فى الثقافة – السائدة. إلا أن النساء المسلمات، كما زعمت الحركات النسوية، سلبيات ومستسلمات، إلى حد لايسمح لها بمقاومة سلطة الرجال المسلمين؛ الساعين إلى السيطرة على أجساد الإناث بفرض ارتداء الحجاب. يا لسخرية الاقدار! ألم تستند النسوية، على مبدأ مناهضة سيطرة الذكور على أجساد النساء؟ لذا، يتعين على الدولة القيام بدور المحرر لهن، بالتدخل فى الأمر، وإجبارهن على خلع الحجاب؛ ويعتبر الحظر – الذى تفرضه الدولة على الحجاب، فى كل من فرنسا وألمانيا على حدٍ سوا – ضروري – لصالح تحرير النساء المسلمات، ولحماية 'حقوق النساء' – بوجه عام.

لم تتخذ الحكومة الإتحادية فى ألمانيا، قراراً بفرض الحظر على ارتداء الحجاب؛ إلا أنه – ما لا يقل عن – نصف الولايات الألمانية – البالغ عددها 16 ولاية/ قد حظرت على النساء ارتداءه فى الأماكن العامة؛ وفى حال العمل لدى حكومة الولاية. وقد حظيت هذه المبادرات بتأييد قوي، من جانب شخصيات سياسية نسائية بارزة – من التيار المحافظ. وكانت ولاية بادن فورتمبيرغ – الولاية المغالية – فى اتجاهها المحافظ – كما أُشير من قبل – أُول– ولاية تفرض حظر ارتداء الحجاب على المعلمات – بحجة أن سلوك أى المعلم لا بد وأن يثبت التزامه او التزامها بالحفاظ على الكرامة الانسانية. وذهبت – وزيرة داخلية – ولاية بادن فورتمبيرغ(أنيت شافان) إلى القول: بأن الحجاب يشكل 'رمزاً للعزلة الثقافية الذاتية، وجزءً من تاريخ اضطهاد المرأة'؛ وقد أبدت – وزيرة التعليم البافارية(مونيكا هولمبير) تأييدها – أيضاً – لوجهة النظر هذه، بهدف تبرير فرض حظر مماثل في بافاريا.

وإن كان الحظر، الذى فرضته السلطات الفرنسية – قائماً – على مبدأ العلمانية فى ظاهر الأمر– والذى يشمل كآفة الرموز الدينية، بما فيها عمامة السيخ، والصليب المسيحي؛ فقد استغلت قضية تحرير النساء لتبرير الحظر المفروض على الحجاب. حيث تصدرت رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس شيراك – غلاف مجلة هى – وقعت عليها العشرات، من النساء البارزات، اللائي أعربن، عن تأييدهن لفرض الحظر، بحجة 'أن الحجاب الإسلامي، يعود بنا جميعا – مسلمين وغير مسلمين – على حد سواء، إلى الوراء، لممارسة العنصرية ضد المرأة؛ وهو أمر لا يطاق' – وفى وقت سابق – فقد زعمت عميدة الحركة النسوية الفرنسية (اليزابيث بادنتر) بأن الوشاح، يمثل 'اضطهاداً – على أساس إلى جنس'.

وذهبت إلى القول: بأن اختيار ارتداء الحجاب، هو معادل لمسألة التنازل عن استقلال الشخصية، حتى لو بدى الأمر – وكأن الفتيات المسلمات قد اخترن هذه الممارسة من تلقاء انفسهم، فهذا لا يعنى بأنهن يتمتعن باستقلال الشخصية؛ وذلك لأن مضمون المعايير الثقافية – الخاصة بهن – والتى تتمثل فى القيم الإسلامية – الكبت الانثوي، والحياء، والعزلة؛ تتعارض مع استقلال الشخصية.

إذا، فبادنتر مطلعة على دواخل، واساليب تفكير، أى فتاة مسلمة، أفضل من معرفتها بنفسها؛ كما أن تبريرها للتدابير القسرية للدولة، القائم على الوصاية، يعيد إلى الأذهان الإرث الغربي الإمبريالي الاستعماري؛ فقد رسخت لنمطية الثقافة الإسلامية، باعتبارها، مسألة – جوهرية – تحول دون تحقيق الفتيات المسلمات، للشخصية الفردية الخاصة بهن؛ وأن تلك الإجراءات المتخذة – ضد ارتداء الحجاب، هى – إجراءات معتدلة، وتحقق المصالح العليا للطفل؛ فعلى الدولة، القيام بدور الاب الصالح لتحرير الطفلة المسلمة من ابيها الشرير، المنتمية اليه – ثقافياً وبيولوجياً. وفى حقيقة الأمر– فإن قضايا حماية الأطفال – غالباً – ما تتخذ، كذريعة لتبرير الحظر، الذى تفرضه الدولة. كما دعت (هيرسي على)، إلى فرض حظر على الحجاب، بحجة أن الأطفال، لا يتمتعون بالاستقلال الذاتي، ويلزم حمايتهم، من الممارسات الثقافية، الرجعية – الخاصة بابويهم؛ وكذلك من الممارسات الثقافية الرجعية – الخاصة – بعامة الرجال المسلمين).

قد يكون من المعقول، الدفع بأنه – حين – يتبع الأبوين المسلمين – نهجاً قمعياً، باجبار فتياتهن، على الالتزام بقواعد لباس محددة، فإن هناك ما يبرر تدخل الدولة، لتحقيق المصلحة العليا للطفل؛ بيد أن الحكومة الفرنسية – حتى فى تلك الحالات – قد إتخذت نهجً، كانت – على النقيض تماماً – من حيث تحرير الاطفال؛ الأمر، الذى أدى إلى استبعاد الأطفال من التعليم الحكومي بأسره. فقد حذرت (سعاد بناني) – مؤسس نانس بيريز – إحدي المؤسسات الفرنسية – الخاصة بالنساء، المنحدرات من أصل شمال أفريقي، من هذه المخاطر –

على وجه التحديد؛ عندما – اكدت – بأن استثناء الدولة، للفتيات اللآئي تبلغ أعمارهم – اثنى عشرة عاما او ثلاث عشرة عاما من الالتحاق بالمدرسة، بحجة ارتداءهن الحجاب ؛ فإن هذا – من شأنه أن يحرمهن من فرصة التعلم والتقدم وتحديد خياراتهن'. وذهبت – سعيدة كادا – المراة المحجبة الوحيدة، التى تم استدعاءها للإدلاء – بشهادتها أمام لجنة ستاسي – وهى، التى أسست منظمة المراة الفرنسية المسلمة الناشطة – إلى القول: بأن ذلك الحظر – من شأنه إذكاء نيران التطرف. وفى حقيقة الأمر – فقد افضى ذلك، إلى نشؤ وضع، أصبحت فيه العائلات الدينية الأرثوذكسية، تعيش فى مجتمعات محرومة؛ مما إضطرهم إلى إخراج أطفالهم من المدارس الحكومية؛ حينها تبين لهم أن أطفالهم قد انفصلوا عنهم. ففى يناير من العام 2006، تم إيداع أربعة فتيات، فى دار للرعاية، بعد أن أصدرت محكمة فى جنوب فرنسا، حكماً بحرمان امهاتهن وابائَهن من حقوق الوالدية؛ وذلك لرفض الاب(الذي لم يعلن عن اسمه، بهدف حماية الأطفال)، السماح للفتيات بالالتحاق بالمدرسة، بدعوى أنه سيتم إجبارهن على خلع الحجاب.

ومن المفارقات، إن المطالبة بفرض حظر على الحجاب – تحت مسمي الاستقلالية الذاتية للفرد، تعتمد على حجج تؤيد أفكار جوهرية، راسخة عن الإسلام؛ والتى تحرِم أى فتاة، او امرأة مسلمة، من التمتع باستقلالها الشخصي، وتتمثل تلك الحجج فى الآتى: لم يطرأ أى تغيير على الدوافع، التى فُرض من أجلها الحجاب – منذ عصر النبوة؛ واللائي يرتدين الحجاب – سواء كن فى كابول او فى باريس، يرتدينه لذات الدوافع(أضف إلى ذلك؛ ظاهرة الاستعاب الداخلي للقمع، كما فى قضية الفتيات الفرنسيات – السالفة الذكر)؛ حيث أفضى ذلك الجدل، الذى زُعم أنه كان قد أُثير، حول تعزيز قيم التنوير؛ إلى إقصاء الفتيات، والنساء المسلمات من ثقافة الحقوق المدنية. ونظراً لأن النساء المحجبات، لا يعتبرن كائنات مستقلة من وجهة نظر 'محرريهن'؛ (فاما أنهن يمثلن ثقافة أُصولية، او أنهن من ضحاياها)؛ فهن محرومات تماماً من أى تمثيل سياسي.

تهيئة المناخ لفكر نسوي جديد

بما أن الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب، قد أُقحمت فى الحرب ضد الإرهاب؛ فقد اقتنع قطاع من مؤيدي الفكر النسوي بفكرة إدراج تدابير – ذات طابع تمييزي، فى القانون الإداري والقانون الجنائي، تستهدف الجاليات المسلمة؛ إلا أن تلك التوترات، الناجمة عن الحرب على الإرهاب؛ قد أدت إلى نشؤ فكر نسوي مختلف تماماً. حيث نهضت بعض النساء الأُوروبيات، للتصدي لتلك التدابير، التى إتخذتها الدولة، والتى خلقت صوراً عدائية وتهدف الى عزل النساء المسلمات، وتصويرهم – فى صورة العدو. وعلى حد تعبير شبكة Nextgenderation : **النوع القادم**(وهى شبكة من الاكاديمين والعلماء فى الحركة النسوية)، 'لن نسمح' لهولاء، الذين ينصبون

أنفسهم "أوصاياء على حقوق النساء"؛ 'الذين لم يسبق لنا الألتقاء بهم – قط – لا باعتبارهم، مشاركين ولا مؤيدين لحركاتنا النسائية ونضالنا الذى خضناه – على مر السنين'؛ باستخدام قضية "تحرير المرأة" – كذريعة لاتباع سياسات معادية للهجرة، وسياسات داعمة للدمج القسري والإسلاموفوبيا والتحيز العرقي؛ سنقول لهم بحزم لا تستغلوا قضيتنا'.

فقد وقعت – حوالي 780 امرأة – من مختلف ألوان الطيف السياسي والثقافي، في ألمانيا(من الحزب الخُضر – إلى حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي)، على عريضة؛ احتجاجاً على الحظر، الذى فرضته الدولة، على الحجاب؛ وبالمثل فقد كانت الحركات النسوية – من بين أُولئك، الذين يدعمون التيار الفرنسي، الذى يتبنى مبدأ 'مدرسة واحدة للجميع'، والتى وإن كانت، لم تتخذ – موقفاً محدداً – بشأن مدى ملاءمة الحجاب، الذى ترتديه الفتيات المسلمات؛ فإنها تعارض – كآفة – حالات الطرد من المدراس. وفى خطوة منفصلة – إلا أنها وثيقة الصلة – فقد حققت إحدى الحركات الممثلة – للنسوية الأُوروبية الإسلامية، تقدما مهماً، متجاوزاً للحدود الثقافية، والدينية للإتجاه – السائد – للجدل، مطالبين بالحقوق المدنية؛ ولا سيما حق المرأة فى الاختيار، فيما إذا كانت تريد ارتداء الحجاب أم لا. إن التحدى، الذى تواجهه الأُوروبيات المسلمات، اللآئي يعبرن عن أرآئهن – فى اطار مجتمعاتهن؛ المتمثل فى محاربة التحيز الجنسي، الذى يعانين منه فى حياتهن اليومية – وفى الوقت نفسه – مجابهة الاتجاه السائد للإسلاموفوبيا قد يكون – أمراً مرهقاً. غير أن بعض الحركات النسوية، التى – يبدو – أنها تعتقد أنه لا يمكن تحرير المرأة، إلا إذا سارت على النهج الثابت، الذى سار عليه الفكر النسوي الغربي؛ قد تجاوبت مع المحنة، التى تكابدها أخواتها المسلمات – من خلال التشهير بهن وتشويه سمعتهن. وتعتبر الناشطة النسوية – الألمانية(أليس شفارتسر)، اكثرهن عدوانية فى هذا الصدد، حين ربطت – ربطاً صريحاً، بين الحملات الموجهة ضد ارتداء الحجاب، وبين الحرب على الإرهاب؛ محذرة من أن الحجاب، قد كان 'رأية الصليبيين الاسلاميين'. وفى فرنسا؛ تعرضت سعيدة كادا، للإهانة الشخصية – من قبل الحركات النسوية، التى نجحت فى إقصاءها – من إحدى جمعيات حقوق الانسان، التى يديرها، عمدة مدينة ليون؛ بحجة أنها بارتداءها للحجاب، تعتبر شريكة فى عمليات الاغتصاب الجماعي'.

إلا أن بعض الحركات النسوية، تعارض، تلك الحملة، التى يشنها اليمين للربط، بين قضية زواج الإكراه وبين فرض ضوابط – أكثر صرامة على الهجرة؛ تستهدف المهاجرين من العالم الإسلامي. ومن بين الشائعات المضللة، التى روج لها مناصري هيرسي على وهيجى ستورهاوغ – هى أنه لم يسبق، أن تمت مناقشة مشكلة زيجات الإكراه في أُوروبا، إلا – من خلال تدخلاتهم الجريئة؛ الا هذه فكرة خاطئة، لخدمة مصالهم الشخصية؛

حيث تولت المنظمات المعنية، بالدفاع عن نســـاء الأقليات، محاربة زيجات الإكراه – قبل وقت طويل – من تأليف هيرســـى على، لكتابها العذاري فى القفص(إعلان تحرير المرأة والإســـلام). الا أنه نظراً إلى أن تلك المنظمات لم تكن تعمل على إضفاء – الطابع العنصري على زيجات الإكراه، او تتعمد إثارة هذه القضية عبر وسائل الإعلام وبين صناع القرار السياسي – بصيغة تتفق مع الخطاب – السائد – عن الإسلاموفوبيا، فخطابها لم يحظى بأى شـــعبية، ولم يكن – رائجاً. وفى حقيقة الأمر – فقد كانت تلك الحملات – كثيراً – ما تنطوى – ايضـاً – على انتقاد لضوابط الهجرة – القائمة على التمييز – فى نفس الوقت؛ والتى تعتبر جزءً لا يتجزأ من عنصـــرية الدولة – إتجاه مجتمعات المهاجرين. إن الفهم المتعمق، لحقيقة مفادها، أن العنف الموجه ضـــد المرأة، يتخطى العرق، والطبقة، والدين(وليس مجرد اعتراف رمزي بهذه الحقيقة)؛ يســـتلزم رفض الإعتقاد الخاطئ، بالتفوق الأخلاقي والحضاري للغرب، وبأن فلسفة التنوير تُعتبر مشروع مكتمل – فى جوهره.

إن الحاجة تدعو – وفى ظل – هذه الحجج – تحديداً، إلى إرســـاء فكر نســـوي حديث، متحرر من العنصرية – نسوية، تنبذ الإسلاموفوبيا، وكراهية الأجانب – صراحة، والتى أصبحت جزءً لا يتجزأ، من الحرب على الإرهاب؛ وتفند ادعاءها – الضـــمني – القائل، أن نظام الســـلطة الذكورية، ليس له علاقة 'بنا'(بيض، مسيحين، أُوروبيين) وله كل العلاقة بهم('غرباء'ينتمون إلى ثقافة إسلامية). ومن الواضح، أن هذه النسوية – من شأنها السخرية من الإداعاءات التحررية، المنافية للعقل – من جانب الأحزاب المحافظة – وأحزاب اليمين المتطرف(المعاقل، التى تمنح امتيازات للذكور البيض من الجنس المغاير، والمروجين للقيم التقليدية، عن 'وضع المرأة' – منذ عشرات السنين). فقد حققت تلك الحركة النسوية، المعبرة عن النسوية الحديثة – تقدماً مهماً: ومما لا شك فيه، أن هؤلاء المناضلين الجدد، فى فلسفة التنوير، المدافعين عن حقوق المرأة؛ ليسوا ابطالنا.

الفصل الرابع

الماكارثية* الجديدة

الماكارثية* الجديدة:

عقب مضـــى – ثمانية اعوام – على تطبيق قوانين الطوارئ الصـــارمة؛ فقد تحول الشـــعور العام فى القارة الأُوروبية – نحو الأهلانية. فمن جهة، إن الشـــعبويون المؤيدون، لتلك النزعة الأهلانية، والملتفين حول دعوة اليمين المتطرف، 'لوضـع حد لأَسـلمة القارة الأُوروبية'؛ يعبرون – صـراحةً – عن عدائهم لاى رمز يدل على الاختلاف الثقافي– سواء كان ذلك هو الحجاب الذى يميز النساء المسلمات، او المساجد، والمآذن، التى تهدد ناطحات السحاب الأُوروربية، والتراث المسيحي. ومن جهة أُخرى، فتدابير مكافحة التطرف، التى تم إتخاذها – على مسـتوى الاتحاد الأُوروبي، التى أُعتمدت – عقب تفجيرات لندن ومدريد فى خضـم مجادلات كانت تدور حول 'الإرهاب المحلي'، وما صـاحبها من إصـلاحات فى قوانين المواطنة، المسـتوحاة من سـياسـات الأمن والدمج؛ قد افضـت إلى انتعاش النزعة الأهلانية – المعترف بها. لذا، فقد أصـبح – من المعتاد – توصـيف مسـلمي القارة الأُوروبية – من خلال وسـائل الإعلام، باعتبارهم، مواطنين غير جديرين بالثقة، مرهونين للولاء للأجنبي والتبعيات المنقسمة؛ أضف إلى ذلك، بروز نمط جديد للمكارثية، والتى جاءت نتيجة الفوضـى المترتبة على تدابير مكافحة الإرهاب وسياسات الأمن والدمج.

التحول من هستيريا الشيوعي 'المخرب' إلى هستيريا الاسلامي 'المتطرف':

بما أن الإسـلاموية، قد حلت محل الشـيوعية، باعتبار، أنها الدكتاتورية الجديدة، ونحن مطالبين بالاتحاد ضـدها؛ فهسـتيريا 'الرعب الإسـلامي'(الرعب من المسـلمين)، قد خلفت هسـتيريا 'الرعب الأحمر'(الترويج للخوف المنتشـر من صـعود محتمل للشـيوعية) وحلت محلها؛ ورغم أن هناك احتمال، فى أن 'الريدز'(لولائهم للعلم السـوفياتي الأحمر)، كانوا حلفاء لإمبراطورية السـوفيت الشـريرة؛ فالمسـلمون أنفسـهم ربما يتحالفون – سـراً مع إمبراطورية للشر، دكتاتورية ومتعصبة – أيضاً: أُمة الإسلام العالمي. كما تم دمج – النمط المستحدث للماكارثية فى كيان الدولة، والتى أُسـتمدت من تقييمات للولاء – عامة – ورفيعة المسـتوى، من جلسـات اسـتماع لجنة مستقلة، مع حدوث تحولات معينة فى سياقات محددة؛ وتأتى بداية المشكلة، والتى تؤثر على الشباب المسلم – فى المقام الأُول – كنتيجة – مباشرة – لتعزيز أجهزة الاستخبارات، لتدابير مكافحة الإرهاب، للتصدي 'الأفكار المتطرفة' وتأثيرها على 'الشـباب'. فمثلما تم اسـتخدام الرعب الأحمر، لاثبات أن اسـتغلال الأسـاليب التقليدية للأمن، لا يمكنها توفير تدابير حماية كافية، للولايات المتحدة، لمواجهة التهديد الشـيوعي؛ فالرعب الإسـلامي يؤمن بمعتقدات محددة تعتبر خطيرة جداً، لذا فأى اجراء يتم اتخاذه لتقييدها، له ما يبرره. وهو ما حذر منه

المحامي التقدمي(غاريث بيرس) قائلاً: إن تحول مفهوم'التطرف' إلى ادانة، وهو وصف مبهم – كالعادة ، مثله مثل – تسمية "المخرب"، التى استخدمت، فى ظاهرة المكارثية، لملاحقة المعارضين عقب الحرب الباردة فى أمريكا.

فقد روجت أجهزة الاستخبارات الأُوروبية، لوجهة نظر، مفادها بأن الشباب المسلم، يعتبر– أكثر استعداداً لتقبل الراديكالية. فمن وجهة مسئولي جهاز الاستخبارات الهولندي، جهاز الاستخبارات والأمن العام الهولندي – على سبيل المثال– تكمن 'الأسباب الرئيسية'، التى تؤدى إلى الإرهاب فى ذلك الوقت؛ 'فى عمليتي التطرف والتجنيد وسط الشباب المسلم'، وتحديد التطرف على اختلاف 'طيفه'، حيث تكمن نزعة الجهاد فى الجانب المتطرف فيه؛ ولأنه – يبدو – أن نشوء الجهاد الأُوروبي، ينطوى على 'عملية تلقائية، وتفاعلية ومستقلة – إلى حد كبير'؛ فلا بد من تجريم الدوافع والعواطف والأراء الهدامة – قبل أن يشتعل فتيل العنف.

وفى حقيقة الأمر – فإن وجهة نظر أجهزة الاستخبارات؛ التي مؤداها أن 'الأفكار المتطرفة'، التى يتبناها الشباب المسلم؛ يجب أن تُدرج – ضمن نطاق قوانين مكافحة الإرهاب؛ والتى ترجع إلى حقيقة مفادها، أن الشباب المسلم هو – على الارجح – القوي الموجهة للإرهاب، أمر لا تؤيده الحقائق. بغض النظر – عن حقيقة الإحصاءات، التى تثبت أن – عدداً أكبر من المدنيين، فى أُوروبا – فى العام 2006 ، قد لقوا مصرعهم، في هجمات إرهابية – ذات صلة بالانفصاليين، مقارنة بمن لقوا حتفهم – على أيدي الإرهابيين الإسلاميين؛ فقد كشفت الأبحاث، التى أُجريت – على الأشخاص، الذين أُلقى القبض عليهم، بتهمة أعمال إرهابية – ذات صلة بالإسلام؛ بأنه ليس ثمة صورة نمطية للإرهاب – سواء – بموجب السن أو الخلفية الإجتماعية والإقتصادية. فقد قام – الدكتور (أُدوين باكر) – وهو زميل باحث – في معهد كلينغندايل – فى لاهاى، بتحليل – 242 حكماً، بالإدانة صدر بخصوص، جرائم إرهابية، أُرتكبت، فى أُوروبا – فى الفترة ما بين العام 2001 والعام 2006؛ مستخدماً – 20 عامل من العوامل المتغيرة – الخاصة، بالخلفيات الإجتماعية، والإقتصادية للأشخاص المشتبه فيهم؛ عازماً على اكتشاف ما إذا كانت هناك – صورة نمطية للشخص الإرهابي؛ فخَلُص إلى أنه ليس هناك معيار للجهادي الإرهابي، فى أُوروبا؛ ويرجع ذلك إلى ان – الحالات – التي عَمد إلى تحليلها، قد شملت رجال (وخمسة من النساء)؛ الذين ينتمون إلى كآفة الخلفيات الإجتماعية والإقتصادية – ومن مختلف الفئات العمرية.

وبالرغم من ذلك، فقد أبدي المسئولون – بأجهزة الاستخبارات – التابعة للإتحاد الأُوروبي– قلقاً شديداً، فى ذلك الوقت، اتجاه أنماط التفكير والمشاعر، التى يتبناها، مختلف الشباب المسلمين؛ (وازداد قلقهم أكثر – اتجاه الشابات المسلمات) – من خلال تأثرهم بالمتعلمين وغير المتعلمين من الشباب فى محيطهم. إن المسلمين

المطلعين – على مجريات الأمور – على دراية بمأزق المسلمين – فى جميع أنحاء العالم؛ ولهذا يعتبروا، هدفاً لحملات التجنيد، التى تقوم بها جماعات إسلامية – على درجة عالية من التنظيم، فى حرم الجامعات. وقد يشعر الشباب، الذين ليسوا – على درجة من التعليم، بالنفور من الشباب المسلم، الذين يتعرضوا لعملية غسيل الأدمغة، على يد قدامي المحاربين الجهادين، والوُعاظ المتطرفين ومتصفحي الإنترنت؛ لذا يُنظر إلى الشباب المسلم المنتمي إلى كآفة الأوساط الإجتماعية والإقتصادية، باعتبار، أنه مشتبه به؛ فكأنما قد تمت برمجتهم – جميعاً – على ممارسة العنف. وإذ تضع السلطات، فى اعتبارها، سلسلة الاعتقالات البارزة، التى يتعرض لها، الشباب المسلمين، بسبب جرائم – ذات صلة بالإرهاب؛ كما تراقب بقلق اندلاع أعمال العنف، فى كلٍ من المملكة المتحدة، وفرنسا والدنمارك؛ فهى تتخوف من أن تكون السياسات الإجتماعية وسياسات الدمج الأُوروبية – المتبعة، قد باءت بالفشل – الأمر الذى؛ أفضى – من ناحية، إلى تكوين 'طبقة دنيا' من المسلمين، تعتبر – مصدر خطر؛ اضافة إلى تكوين طبقة حانقة من المثقفين – من ناحية أُخرى. وهكذا، فقد تسببت 'قضية الإرهاب' فى 'تحريف الفهم لمختلف أوجه الفوارق، وبؤر التوتر الكامنة فى المجتمع – على نحو مماثل – لما حدث أيام الحرب الباردة، مما جعل من السهل، الاشتباه فى ناشطي نقابات العمال بأنهم عملاء للاتحاد السوفيتي'.

عندما تتولى الأجهزة الأمنية زمام القيادة، يتبعها السياسيين، الذين مَنحوا ضباط الاستخبارات، التفويض الكامل اللازم، إتخاذه، لتجريم الشباب المسلم، وذلك بموجب التدابير الجديدة المتخذة لمكافحة الإرهاب، وتأمين غطاء سياسي لهم. وعليه، فحين – يتحدث السياسيون وصناع القرار السياسي، في الإتحاد الأُوروبي – الذين، يعملون – جنبًا إلى جنب – مع أجهزة الاستخبارات، عن الرهان لأجل كسب القلوب والعقول(وهو مصطلح مفضل لدى البريطانيين – على الاخص)؛ فإن ما يقصدون – حقاً – هو أن الوقت قد حان، لتطبيق الاستراتيجية الاستعمارية – القائمة على مبدأ فرق تسد، للتأثير، على معطيات الواقع المعاصر، فى البلد المعني. فقد سعى السياسيون – بفضل – النظام الإجتماعي والسياسي للدولة – القائم على المحسوبية(هو نظام قائم على قوي سياسية تمثل أقلية تستفيد على حساب العامة)؛ إلى تشكيل قيادة من الطبقة الوسطي والمتوسطة العمر من المسلمين، موالية وسهلة الانقياد، والعمل على تقديم دين إسلامي معتدل؛ الأمر، الذى من شأنه، أن يتجاوب مع المساعي، التى تبذلها الدولة، لإدراج مجموعة من الأعمال الاجرامية الجديدة، المتعلقة 'بالسلوك غير المقبول' – ضمن نطاق مكافحة الإرهاب. ويبدو، أن أجهزة الاستخبارات تشكل، القوة الدافعة، التى تقف – وراء تشريع القوانين، التى يتم بموجبها، توسيع نطاق مفهوم الجرائم المرتبطة بالإرهاب. ولا تقتصر هذه الجرائم، على الجرائم

الفعلية الملموسة، وأعمال العنف المتصل، بالأنشطة السياسية فى ذلك الوقت فحسب؛ بل تشمل – أيضاً – 'الجرائم المرتبطة بالتفكير'، وتبرير استصدار قوانين جديدة، لدواعى 'العدالة الاحترازية'(إلزام الأشخاص، الذين توجد أسباب – محتملة للاشتباه، في ارتكابهم لسوء سلوك في المستقبل؛ بتقديم ضمانات كاملة، تعهدات، أو حسن سلوكهم بأن مثل هذه الجريمة لن تحدث)؛ ولأن التدابير الاحترازية، للمراقبة، تفترض الادانة، فالمسألة لا تحتاج إلى إثبات وجود جريمة فعلية ملموسة؛ بل تحتاج إلى مجرد الاشتباه فى، أنك ربما قد تفكر، فى المستقبل، فى ارتكاب جريمة – من هذا القبيل. وخلاصة القول: فإن السلطات، تستهدف الأفراد ليس لأفعال يرتكبونها، او ارتكبوها، بل بناءً على تكهنات حول، ما سيرتكبوه من أفعال؛ وبالتإلى، فهناك – ضرورة – تستدعى استحداث جرائم جديدة، ومحددة، تتعلق 'بالجرائم المرتبطة بالتفكير؛ بالإضافة إلى إتخاذ تدابير احترازية جديدة، مثل أوامر المراقبة(ضمن التشريع الأسترالي لمكافحة الإرهاب – منذ ديسمبر 2005، قد تشمل حظر تجول عنوان معين، وارتداء علامة مراقبة إلكترونية، وقيود على استخدام الاتصالات، ومجموعة تدابير أُخرى) – للحيلولة دون تنفيذها.

إنها استراتيجية، تشمل – جميع – دول الإتحاد الأُوروبي؛ وعلى الرغم من أنه قد تم تطبيقها، فى المملكة المتحدة – على أكمل وجه، فهى مستمدة من أصل صادر عن قرار مجلس الأمن – التابع للأمم المتحدة – رقم 1624، الذى، طالب جميع الدول لاستنكار 'التبرير، والتمجيد للأعمال الإرهابية'، واتخاذ التدابير اللازمة، لمناهضة ذلك. وعقب إجازة القرار – فى اغسطس من العام 2006؛ أعلن وزراء دول الإتحاد الأُوروبي، المجتمعون فى لندن، عن وضع برنامج، يحتوى على ست نقاط أساسية، لمكافحة الإرهاب، والتى اشتملت على إطار قانوني جديد، لكبح جماح التطرف، والتجنيد، وسط المجتمعات المسلمة، فى أُوروبا، مع تركيز خاص على مواقع الإنترنت. وقد اعقب ذلك، اقتراح قدمته، المفوضية الأُوروبية – في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، لتعديل القرار الإطاري، الصادر عن الإتحاد الأُوروبي، المعني بمكافحة الإرهاب؛ لاستحداث ثلاث فئات من الجرائم الجنائية هى: التحريض على ارتكاب عمل إرهابي– (إحدى الجرائم، التى تنطبق على أى تصريح – من شأنه أن يشكل مصدر 'خطر'، لارتكاب أعمال – من هذا القبيل)؛ تجنيد أشخاص لأرتكاب أعمال إرهابية؛ وأخيراً، تدريب أشخاص على ارتكاب أعمال إرهابية. ورغم أن التهم – الخاصة 'بالتجنيد والتدريب' تستلزم وجود دليل، على أن هناك علاقة – مباشرة – مع الجماعات الإرهابية، او الأنشطة الإرهابية؛ إلا أن نطاق جريمة 'التحريض' وفقاً، لقرار الأتحاد الأُوروبي؛ قد كان – شديد الاتساع، حيث لا يشترط وجود تشجيع – مباشر– على ارتكاب إعمال إرهابية، بل ينطبق على أى تصريحات – من شأنها أن تشكل 'خطراً'، يؤدى الى ارتكاب

أعمال – من هذا القبيل؛ ومثل هذه المقترحات، وتشـــكل جزءً لا يتجزأ – من التوجه العام، لتغيير محور اهتمام القوي المعنية، بمكافحة الإرهاب – نحو تجريم الأفكار. وقد قام الإتحاد الأُوروبي، بتوسيع نطاق نهجه – السابق – المعني، بمكافحة الإرهاب، والذى كان محوره التهديد، الذى يشـكله المواطنين الأجانب('الأجانب الأعداء')؛ ليشمل الجيل الثاني والجيل الثالث من المسلمين('المواطنين الأعداء')، لاسيما – على إثر عملية اغتيال – راح ضـــحيتها – 52 من الركاب، الذين يرتحلون – يومياً – من مقر اقامتهم إلى مقر عملهم والعكس – على يد ثلاث شـبان بريطانيين – من أصـل باكسـتاني – وشـاب بريطاني من أصـل أُفروكاريبي؛ فقد أُعتبر المسـلمين المولدين فى بريطانيا بوصفهم – إحدى المجموعات، الشديدة الخطورة، والتى لابد من تقييد حريتها.

وكانت المفوضـــية الأُوروبية – فى رســـالتها – للعام 2005 – المتعلقة 'بتجنيد الإرهابيين؛ وهى التصـــدى للعوامل، التى ســـاهمت فى التطرف العنيف'، قد حذرت من 'الســـهولة'، 'التى يتواصـــل بها الأشـــخاص، مع الجماعات المتطرفة العنيفة' – أثناء – الدراسـة الجامعية، عبر وسـائل الإعلام، عبر صـفحات الإنترنت(غرف الدردشـــة وعند قراءة المقالات التحريضـــية)'؛ وأنه يمكن لوســـائل الإعلام أن تضـــطلع بدور، فى عملية التجنيد داخل الجماعات الإرهابية، وذلك – من خلال التعبير عن وجهات النظر – الخاصـــة بالإرهابين، والمنظمات، وتسهيل التواصل، فيما بين الأفراد أصحاب التوجهات المتطرفة – لا سيما عبر شبكة الإنترنت'.

المسرد:

شرح لبعض المصطلحات التى وردت فى النص المترجم، وستتم الإشارة لهذه المصطلحات برمز * داخل النص المترجم حسب ترتيبها.

المصطلح	المعنى	المصدر
Integration	الدمج العنصري: ويعنى دمج افراد العناصر والاعراق المختلفة، (كالبيض والزنوج) فى المجتمع على قدم المساواة.	قاموس المورد
Vigipirate	فيجيبرات (هى اختصار لمفهوم اليقظة وحماية المنشآت من خطر التفجيرات الإرهابية)، نظام تنبيه للأمن القومي في فرنسا تم إنشاؤه عام 1978. (الخطة الوطنية لدوريات الحراسة المعروفة بخطة فيجيبيرات المعززة) والتى تم احيائها –عقب هجمات الحادي عشر.	رسوعة ويكيبيديا
Crimes of association **Guilt by association**	جرائم الارتباط التجريم بالارتباط (تشير إلى فكرة أن الفرد يعتبر متهم بارتكاب جريمة، لمجرد ارتباطه بالشخص الذي ارتكبها، ليس استناداً الى الإثبات).	(legaldictionary.
Trial by Media	المحاكمة من قبل وسائل الأعلام (هي عبارة شائعة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين لوصف تأثير تغطية التلفزيون والصحف على سمعة الشخص من خلال خلق تصور واسع النطاق للإدانة أو البراءة قبل، أو بعد، صدور حكم المحكمة).	رسوعة ويكيبيديا

Enemy Aliens	الأجانب الأعداء(الرعايا الأجانب المهارجين حديثاً إلى أُوروبا)	مناسب: العنصرية جرة والاسلاموفوبيا وروبا: ليز فيكيت)
Enemy Citizens	المواطنين الاعداء (الجيل الثاني والثالث من المسلمين الذين حصلوا على الجنسية والمواطنة).	المرجع السابق
Assimilation	الاستيعاب(فى علم الاجتماع، هو العملية التي يتم بموجبها استيعاب الأفراد أو المجموعات من مختلف التراث الإثني في الثقافة السائدة في المجتمع).	وسوعة البريطانية
communautairisme	النزعة الجماعية او الجماعاتية (هو نهج اتبعته الدول الليبرالية فى اوروبا حيال الجماعات العرقية وقضاياها ومن بينهم السكان الاصليون والمبادئ التى يشرحها تعتمد على قيم مجتمع معين).	وسوعة ويكيبيديا
Witch-hunt	هستيريا مطاردة الساحرات من قبل الكنسية الكاثوليكية فى الفترة ما بين 1450 الى 1700، لكل من يشتبه فى تعامله مع السحر، واسفرت عنها محاكمات عبارة عن مهزلة واعدامات بدون محاكمة". وهو مصطلح يستخدم للاشارة الى ذعر وهستيريا ملاحقة الذين يشتبه فى انهم معارضين للدولة.	قاموس المورد وسوعة ويكيبيديا
Islamophobia	الإسلاموفوبيا أو رهاب الإسلام (هى التحامل والكراهية والخوف من الإسلام أو من المسلمين. وبالأخص عندما يُنظَر للإسلام كقوة جيوسياسية أو كمصدر للإرهاب).	وسوعة ويكيبيديا

Cluturalism **Culturalist**	الثقافوية – الإسم الثقافوي – الصفة (هى النظرية الثقافية للشخصية، تحاول معالجة العلاقات بين الثقافة والشخصية التى تؤلّف أنظمة مغلقة نسبيّاً، وتمتاز بتماسكها الخاص لتصبح سمات نمطية تشكل الطابع الإثني او الوطني لشخصية الفرد.	ثنولوجيا وانثروبولوجيا
McCARTHYISM	المكارثّية(هو سلوك يقوم بتوجيه الاتهامات بالتآمر والخيانة دون الاهتمام بالأدلة. ينسب الى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جوزيف مكارثي. الذى اتهم عدداً من موظفي الحكومة بإنهم شيوعيون وجواسيس في الخارجية الأميركية ثم امتدت لجميع قطاعات المجتمع، وقاد إلى حبس بعضهم بتهمة أنهم شيوعيون يعملون لمصلحة الاتحاد السوفيتي. الا ان اتهاماته كانت على غير أساس. وأصدر المجلس في عام 1954 قراراً بتوجيه اللوم إليه. ويستخدم هذا المصطلح للتعبير عن الإرهاب الثقافي الموجه ضد المثقفين. للإشارة إلى أي اتهام بعدم الولاء لبلدك يتم بدون دليل).	وسوعة ويكيبيديا